الجمهورية التونسية
وزارة البيئـــــة

المشروع السنوي للآداء
لسنة 2024
مهمـــــة البيئـــة

جويلية 2023

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

الفهـــرس

المحور الأول : تقديم المهمة

1. استراتيجية المهمة 4
2. برامج المهمة 8
3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى 9

المحور الثاني :تقديم برامج المهمة

البرنامج 1 : البيئة و التنمية المستدامة

1. تقديم البرنامج 14
2. أهداف و مؤشرات الاداء 17
3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى 29

البرنامج 9 : القيادة و المساندة

1. تقديم البرنامج 32
2. أهداف و مؤشرات الاداء 34
3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى 42

الملاحق:

-بطاقات المؤشرات

-بطاقات الفاعلين العموميين

-بطاقة خاصة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي

المحور الأول: تقديم المهمـــــــة

1- استراتيجية المهمة:

تعمل مهمة البيئة على حماية النظم البيئية و المحافظة على الموارد الطبيعية و تحسين الإطار الحياتي للمواطن و ضمان جودة الحياة و الحد من التلوث و تسهر على إدماج مفهوم التنمية المستدامة ضمن السياسات والاستراتيجيات و مخططات التنمية.

ونظرا لأهمية البعد الدولي للمسائل البيئية فإن مهمة البيئة تساهم في تجسيم الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030 وخاصة الأهداف 12 و 13 و14 و 15 ذات العلاقة بحماية البيئة.

و قد تجسد التزام تونس بالقضايا والرهانات البيئية على المستوى الدولي، خاصة من خلال المصادقة على عديد الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة نذكر منها بالخصوص:

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،
- اتفاق باريس حول المناخ لتنفيذ الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ،

و قد تم تضمين الأهداف الاستراتيجية في مجال التغيرات المناخية في أفق سنة 2030 ضمن المساهمات المحددة وطنيا.

و في هذا الإطار شرعت وزارة البيئة في إعداد البلاغ الوطني الرابع حول التغيرات المناخية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية .

و عملا بالإتفاقية الأممية بشأن التنوع البيولوجي ريو 1992 ، قامت الوزارة بإعداد المخطط الوطني حول التنوع البيولوجي 2018-2030 .

كما شرعت تونس في تحيين برنامجها الوطني لمكافحة التصحر لعام 1998 وملائمته مع الإطار الإستراتيجي الجديد للفترة 2018-2030.

اما على المستوى الوطني فقد تم إدراج عدة محاور إستراتيجية في مخطط التنمية للفترة 2023-2025 تتعلق بالارتقاء بنوعية وجودة الخدمات البيئية خاصة في مجالات التطهير و التصرف في النفايات والمحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والسياحة

الأيكولوجية والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية ومجابهة التغيرات المناخية والوقاية من التلوث ، والعناية بالشريط الساحلي، والتنمية المستدامة والتوعية البيئية .

كما تضمن برنامج الإصلاحات الكبرى الذي أعدته الحكومة للفترة القادمة 2023-2030 عدة إصلاحات في مجال حماية البيئة إلتزمت الوزارة بتجسيمها .

أما بالنسبة للوضع البيئي في الوقت الحالي فلا بد من الإشارة إلى وجود عديد النقاط الإيجابية التي يجب تدعيمها و البناء عليها، حيث تحققت خلال السنوات الأخيرة عديد المكاسب الهامة في المجال البيئي سواء في المجال التشريعي أو المؤسساتي.

على المستوى التشريعي تمثل أهم مكسب في الإرتقاء بالحق البيئي إلى حق دستوري ،هذا بالإضافة إلى سن عدة نصوص تشريعية و ترتيبية في مختلف المجالات البيئية ذات العلاقة بحماية البيئة و المحافظة على الموارد الطبيعية مثل التربة و الهواء و الموارد المائية و مقاومة التلوث و مختلف الإزعاجات الناتجة عن الأنشطة الصناعية و التجارية و النفايات الخطرة و تحسين البيئة الحضرية .

إضافة إلى هذا الجانب القانوني فإن الحق في بيئة سليمة قد ترسخ على المستوى المؤسساتي حيث نلاحظ تعدد المؤسسات المكلفة بحماية الحق في بيئة سليمة سواء على نطاق مركزي أو لامركزي .

مركزيا تم بعث عدة هياكل منها اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التي أحدثت سنة 1993 لدعم الإطار المؤسساتي لحماية البيئة و التأسيس للتنمية المستدامة .

كما تم تركيز العديد من الوكالات والمؤسسات التي تعنى بحماية البيئية و كذلك إدارات جهوية للبيئة في إتجاه لامركزية العمل البيئي .

لكن في مقابل ذلك هناك عديد النقاط السلبية التي تتمثل خاصة في تدهور الوضع البيئي في السنوات الأخيرة حيث تراجع مستوى جودة الحياة من حيث تدني النظافة العامة بالمناطق الحضرية و الريفية نتيجة إنتشار النفايات و خاصة نفايات الهدم و البناء و تعدد المصبات العشوائية و كذلك نقص العناية بالمناطق الخضراء و الجمالية الحضرية بالمدن و تراجع نجاعة المراقبة البيئية و محدودية المتابعة البيئية للأوساط الطبيعية و تعدد الإنتهاكات على المحيط .

بالإضافة إلى تردي منظومة تطهير المياه المستعملة، و منظومة التصرف في النفايات وما نتج عن ذلك من تداعيات على الصحة العامة و الجمالية الحضرية و سلامة المحيط . إلى جانب تفاقم التلوث الصناعي بأغلب المدن و الجهات لا سيما بالأقطاب الصناعية الكبرى مما تسبب في تدهور الموارد الطبيعية و تأثيرات سلبية على الوضع الصحي للسكان . إضافة إلى تفاقم ظاهرة التغير المناخي نتيجة الإنبعاثات الغازية المضرة بطبقة الأوزون .

كما يلاحظ قلة الوعي لدى المواطن بأهمية الحفاظ على البيئة و حماية المحيط ، و ضعف الثقافة البيئية وغياب مناهج تربوية التي تعنى بحماية البيئة و تكريس المواطنة البيئية .

كما أن ضعف التنسيق مع القطاعات الأخرى و غياب هيكل يعنى بالإحصائيات في المجال البيئي وعدم وجود تناغم كاف صلب الإطار التشريعي انجر عنه تشتت للمجهودات و غياب استراتيجية واضحة لسياسات التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والجهوي.

هذا و تجدر الإشارة إلى أن التهديدات البيئية تؤثر على كل من الرجل و المرأة بشكل مختلف فالنساء أكثر تضررا من التلوث و نضوب الموارد الطبيعية و الكوارث الطبيعية و التغير المناخي و ذلك نتيجة لعدة أسباب أهمها عدم المساواة بينها و بين الرجل و التوزيع غير العادل للأدوار و الموارد و السلطات . لقد تبين أن تغير المناخ يؤثر بطريقة أكثر حدة على الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة كما يعمق من عدم المساواة الموجودة .

فالنساء هن أكثر عرضة لمخاطر تغير المناخ فصحة النساء تتأثر مباشرة نتيجة ارتفاع حرارة الطقس الناتجة عن تغير المناخ خاصة على مستوى سوء التغذية و الصحة الجنسية و الإنجابية .كما أن تأثيرات تغير المناخ تكون أكثر حدة بالنسبة للنساء اللاتي ينتمين إلى فئات إجتماعية ضعيفة و مهمشة .

إن تغير المناخ له إنعكاسات مختلفة حسب الأشخاص و حسب الوضعيات الاجتماعية و الاقتصادية ،و بالتالي عندما يتم وضع حلول لتغير المناخ تأخذ في الإعتبار مختلف هذه الوضعيات و الحقائق تكون أكثر نجاعة و تأثيرها يمتد إلى المجتمع .

و جدر الإشارة إلى أن النساء و الفتيات تضطلعن بدور محوري في مكافحة تغير المناخ ، حيث أن النساء يمثلن عناصر فاعلة في التأقلم ، بإعتبار أن النساء صاحبات حلول لمجابهة هذه الظاهرة حيث ان المعارف البيئية التقليدية التي يملكنها و المرتبطة بتجاربهن تجعلهن

فاعلات في التغيير .إذ لديهن القدرة لاستعمال معارفهن من أجل القيام بالتغيير ووضع حلول مبتكرة و مستدامة للتحديات البيئية .فالنساء في المناطق الريفية لديهن دور محوري في المحافظة على البيئة فالمعارف التقليدية و القدرات و التجارب التطبيقية اللاتي لديهن تساهم بصفة كبيرة في تدعيم الصمود أمام تأثيرات تغير المناخ .كما ان إدماج المرأة في عملية إتخاذ القرارات البيئية تعتبر مفيدة من الناحية البيئية .

إن تخصيص إستثمارات لصالح المساواة بين الجنسين و تمكين النساء تعطي نتائج جيدة في مجال المحافظة على المحيط. كما أن إستراتيجات الصمود و تدعيم القدرات لها أكثر حظوظ في النجاح عندما يتم تشريك المرأة في وضع السياسات و التخطيط.

كما تساهم المراة في التنمية المستدامة من خلال التعامل المباشر مع البيئة من حيث المحافظة على الموارد الطبيعية و الحد من التلوث و ترشيد الإستهلاك و خاصة الطاقة و تثمين النفايات العضوية و إعادة إستخدامها . كما تلعب المراة دورا هاما في توجيه و تربية النشء على التعامل السليم مع البيئة فالمراة ب'تبار دورها التقليدي شديدة الإتصال بالبيئة فهي الأساس في التربية السليمة للأبناء كملا تساهم في التربية البيئية و نشر الوعي البيئي يتعليم مبادئ النظافة و غرس العادات الصحية و البيئية السليمة للأبناء .

إنه بدون المساواة المبنية على النوع الاجتماعي اليوم سيظل المستقبل المستدام و الذي يسوده الإنصاف بعيدا عن متناولنا.

أن تشخيص واقع التنمية المستدامة يمكن من حوصلة جملة من التحديات التي يجب رفعها و هي التالية:

- التأسيس لأنماط إستهلاكية وإنتاجية مستديمة (الاقتصاد الأخضر)
- النهوض باقتصاد قوي ينبني على مبدأ الإنصاف، ضمان العدالة الاجتماعية ومقاومة التفاوت الجهوي
- التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية
- وضع مقومات لتهيئة ترابية متوازنة تعتمد على منظومة نقل ناجعة و مستديمة
- ضمان نوعية حياة أفضل للمواطنين
- تطوير النجاعة الطاقية والنهوض بالطاقات المتجددة
- تطوير إمكانية التأقلم مع التغيرات المناخية

- التأسيس لمجتمع المعرفة
- تطويع الحوكمة لمزيد النهوض بالتنمية المستدامة .

كما يعد تعزيز المساواة المبنية على النوع الاجتماعي في سياق أزمة المناخ و الحد من مخاطر الكوارث أحد أكبر التحديات التي يواجهها العالم في القرن الواحد و العشرين.

و بناءا على هذا التشخيص للوضح البيئي يمكن بلورة الرؤية المستقبلية لمهمة البيئة على المدى المتوسط حول النحو التالي :

" إرساء نظام بيئي مستدام في بلد مزدهر ، يتمتع سكانه بجودة حياة عالية، فيه تتظافر أدوار مختلف الفاعلين والمؤسسات و المجتمع المدني من أجل دعم حماية البيئة قصد ضمان العيش الكريم و الرفاهية لكل فرد ".

و قصد تنزيل هذه الرؤية على مستوى السياسات البيئية تم ضبط جملة من التوجهات الإستراتيجية للفترة القادمة 2023-2025 و التي ترتكز على ترسيخ إستدامة التنمية و التحول نحو الإقتصاد الأخضر و تحسين جودة الحياة و مقاومة التلوث و صون المنظومات البيئية .

و تتمثل اهم التوجهات المرسومة خلال الفترة القادمة في:

المحور الأول : المساهمة في تحسين الإطار الحياتي للمواطن و ضمان جودة الحياة بجميع الأوساط و الجهات

المحور الثاني : حماية البيئة و المحافظة على الموارد الطبيعية و ترشيد التصرف فيها .

المحور الثالث : المساهمة في ترسيخ دعائم التنمية المستدامة

2- برامج المهمة:

تنقسم مهمة البيئة إلى برنامجين برنامج البيئة و التنمية المستدامة و برنامج القيادة و المساندة بالنسبة لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة، و هو الذي يترجم السياسة العمومية للدولة في مجال حماية البيئة و المحافظة على الطبيعة و الحد من تدهور التنوع البيولوجي و مقاومة التلوث بكل أشكاله.

أما بالنسبة لبرنامج القيادة و المساندة الذي يقدم الدعم اللوجستي و التقني لفائدة برنامج البيئة و التنمية المستدامة لتحقيق الأهداف و النتائج المنشودة.

3- الميزانية وإطارالنفقات متوسط المدى:

أ- ميزانية المهمة :

جدول عدد 1:
تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024
حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان النفقـــــة		ق م ت 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	التطور	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة□
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	36 097	37 580	1 483	4.12
	اعتمادات الدفع	36 097	37 580	1 483	4.12
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	6 825	6 830	5	0.13
	اعتمادات الدفع	6 825	6 830	5	0.13
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	360 555	403 360	42 805	11
	اعتمادات الدفع	360 555	403 360	42 805	11
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	11 675	12 030	355	3
	اعتمادات الدفع	11 085	11 630	545	4.91
المجموع	اعتمادات التعهد	415 152	459 800	44 648	10
	اعتمادات الدفع	414 562	459 400	44 838	10.81

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:
تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024
حسب البرامج

(الوحدة:ألف دينار)

البرامج		ق م ت 2023(1)	تقديرات 2024 (2)	التطور	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة□
البرنامج عدد 1 البيئة و التنمية المستدامة	اعتمادات التعهد	402 970	447 370	44 400	11
	اعتمادات الدفع	402 660	446 750	44 090	10.94
البرنامج عدد 9 القيادة و المساندة	اعتمادات التعهد	12 182	12 430	248	2
	اعتمادات الدفع	11 902	12 650	748	6.28
المجموع العام	اعتمادات التعهد	415 152	459 800	44 648	10
	اعتمادات الدفع	414 562	459 400	44 838	10.81

***دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية**

تبلغ تقديرات الميزانية المرصودة لمهمة البيئة لسنة 2024 ما قدره 400 459 أ د دفعا مقابل 562 414 أ د دفعا سنة 2023 أي بزيادة قدرها 838 44 أ د تمثل نسبة 10.81% .

و تفسر هذه الزيادة خاصة بتطور الإعتمادات االمرصودة لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة بنسبة 22% مقارنة بسنة 2023 .

هذه الزيادة تهدف إلى تحقيق التوجهات الإستراتيجية للوزارة خاصة في مجال تحسين ظروف عيش المواطنين والارتقاء بجودة الحياة وذلك عبر تحسين خدمات التطهير و التصرف في النفايات و مقاومة التلوث بجميع أشكاله. و كذلك المحافظة على التنوع البيولوجي و حماية المنظومات الطبيعية و تثمينها وترشيد استغلال الموارد الطبيعية .
و هو ما من شانه أن يساهم في بلوغ المؤشرات المنشودة في مجال التطهير و المتمثلة في نسبة الربط بشبكة التطهير بكل ولايات الجمهورية و المؤشر المتعلق بالترفيع في نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم جمعها ونقلها للمصبات المراقبة لمعالجتها.

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد 3:
إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026):
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	34 737	36 097	37 580	41 000	43 000
نفقات التسيير	5 128	6 825	6 830	7 500	10 840
نفقات التدخلات	302 007	360 555	403 360	407 862	423 546
نفقات الاستثمار	16 638	11 085	11 630	14 000	15 000
المجموع : (دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات)	358 509	414 562	459 400	470 362	492 386
المجموع : (بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات)	361 564	418 210	463 720	474 862	497 386

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026):
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م ت 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
البرنامج 1: البيئة و التنمية المستدامة	352 071	406 308	451 070	862 461	482 386
البرنامج 9: القيادة والمساندة	9 493	11 902	12 650	13 000	15 000
المجموع	361 564	418 210	463 720	474 862	497 386

*بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

من المتوقع أن تتطور ميزانية مهمة البيئية بنسبة 29% سنة 2023 و بنسبة 10 % سنة 2024 و بنسبة 2% سنة 2025 و بنسبة 4% سنة 2026 . هـذه الزيادة تهم بالأساس برنامج البيئة والتنمية المستدامة.هذه الزيادات موجهة أساسا لتحسين آداء مهمة البيئة في مجال تحسين إطار الحياة و الحد من الإزعاجات و مقاومة كل أشكال التلوث و ذلك من خلال الإرتقاء بجودة خدمات التطهير و تطوير التصرف في النفايات .

المحور الثاني : تقديم برامج المهمة

البرنامج 1: البيئة والتنمية المستدامة

-إسم رئيس البرنامج : السيدة ثريا باشا

-تاريخ توليها قيادة البرنامج : 30 سبتمبر 2022

1- تقديم البرنامج:

1.1- الإستراتيجية :

برنامج البيئة و التنمية المستدامة يجسم السياسة البيئية لمهمة البيئة حيث يساهم في تحسين ظروف عيش المواطنين في المناطق الحضرية و الأرياف والارتقاء بجودة الحياة وذلك عبر تحسين جودة الخدمات البيئية والنهوض بأوضاع النظافة والعناية بالجمالية الحضرية و مقاومة التلوث بجميع أشكاله. كما يرمي إلى المحافظة على التنوع البيولوجي و حماية المنظومات الطبيعية و تثمينها وترشيد استغلال الموارد الطبيعية .

كما يسعى هذا البرنامج إلى الحد من ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي والمساهمة في الحد من المخاطر البيئية والتأثيرات السلبية للكوارث وللتغيرات المناخية. كما يهدف إلى ترسيخ مفاهيم ومبادئ حماية البيئة والتنمية المستدامة في السياسات القطاعية والمخططات الوطنية والجهوية والمحلية ودعم الاقتصاد الأخضرو النهوض بالتوعية و التربية البيئية .

و يعمل هذا البرنامج على تكريس التزامات الدولة التونسية ضمن الاتفاقات الدولية: الاتفاقية الأممية للتنوع البيولوجي والاتفاقية الأممية لمقاومة التصحر والاتفاقية الأممية للتغيرات المناخية (اتفاق باريس) والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020 .و تجسيم الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في أفق 2030 التي تبنتها تونس منذ 2015 .

كما يندرج برنامج البيئة والتنمية المستدامة في إطار تكريس توجهات مخطط التنمية 2023-2025 .

كما يجسم التوجهات الكبرى الواردة ضمن الدراسات الاستراتيجية في المجال البيئي وخاصة الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في أفق 2020 والإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر والإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي.

إن تشخيص واقع البرنامج يمكن من إبرازعدة نقاط قوة من شأنها أن تساهم في بلوغ الأهداف المرسومة، نذكر منها بالخصوص:

-الاطر الاستراتيجية وبرامج العمل وخطط العمل المتوفرة في مختلف مجالات البيئة والتنمية المستدامة (ترسيخ دعائم التنمية المستدامة، جودة الحياة بالوسط الحضري

والريفي، المحافظة على الأوساط الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي، التأقلم والحد من تأثيرات التغيرات المناخية ومن الكوارث، ...).

- ارساء عدة مسارات للتنمية المستدامة: التربية من أجل التنمية المستدامة، البناءات المستدامة، الشراءات المستدامة، الأجندا 21 الوطنية والجهوية والمحلية.

في مقابل ذلك هناك العديد من الإشكاليات البيئية التي كان لها تأثير سلبي على صحة المواطن والمحيط والتي تتمثل خاصة في تدهور المحيط في الأوساط الحضريـة والريفية وتراجع العناية بالجمالية الحضرية والمساحات الخضراء و تناقص الموارد الطبيعية وكذلك زيادة التلوث البيئي المتأتي خاصة من الأنشطة الصناعية و عدم نجاعة المنظومة الحالية للتصرف في النفايات ومنظومة الوقاية والرقابة البيئية: وهو ما يفسر تعدد المخالفات والاعتداءات على البيئة . إضافة إلى تدهور التنوع البيولوجي وتزايد المخاطر الناتجة عن التغيرات المناخية. كما يلاحظ ضعف كبير على مستوى إدماج آليات و مفاهيم حماية البيئة و التنمية المستدامة في مختلف القطاعات.

تعد المرأة إحدى الأطراف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة و السعي من اجل بيئة نظيفة خالية من الكربون، ولا يقل دورها عن الرجل في إيجاد حلول لتحديات تغير المناخ و دعم الجهود من أجل مستقبل مستدام .إلا أن مشاركة المرأة في صنع السياسات الهادفة إلى تحقيق الإستدامة البيئية ليست في المستوى المطلوب .كما أن هذه السياسات لا تأخذ بعين الإعتبار لحاجيات النساء و مصالحها .كما أن تدهور الموارد الطبيعية يؤثر بصفة مباشرة على صحة المرأة خاصة في المناطق الريفية التي تعاني من شح الموارد ،ما يتطلب من ربات البيوت جهدا مضاعفا لتأمين معيشة عائلاتهن و يعرضهن لخطر التجوال لمسافات طويلة بحثا عن الموارد الضرورية كالمياه على سبيل المثال كما أن مشاركة المرأة تعد محدودة جدا في مجال وضع خطط إدارة الموارد الطبيعية و البيئية و متابعة تنفيذها و في سن التشريعات اللازمة ذات الأثر المباشر على صحة و رفاهية المرأة و بإعتبار العلاقة الوطيدة بين الفقر و تدهور البيئة و حيث أن النساء هن أكثر عرضة للفقر من الرجال و خاصة النساء في الوسط الريفي و بالتالي فإن الفقر و الهشاشة و قلة الإمكانات تجعل النساء أقل قدرة و كفاءة في حماية

البيئة و لقد تبين أن تغير المناخ يؤثر بطريقة أكثر حدة على الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة ،سواء في البلدان النامية او في طريق النمو كما انه يعمق من عدم المساواة الموجودة .و تعد النساء أكثر عرضة لمخاطر اكبر و أعباء أثقل نتيجة تداعيات تغير المناخ خاصة في وضعيات الفقر و بسبب الأدوار و المسؤوليات و القيم الثقافية السائدة .

ويعد تعزيز المساواة المبنية على النوع الاجتماعية في سياق ازمة المناخ والحد من المخاطر والكوارث أحد أكبر التحديات التي يواجهها العالم في القرن الواحد والعشرين.

تم ضبط المحاور الاستراتيجية لبرنامج البيئة والتنمية المستدامة انطلاقا من الاستراتيجيات القطاعية في المجال البيئي وخاصة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والإستراتيجية الوطنية للبيئة ما بعد 2020 ومخططات العمل الوطنية المعنية بحماية البيئة والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر والاقتصاد الأخضر والتغيرات المناخية وكذلك التوجهات الإستراتيجية لمخطط التنمية 2023-2025 و التعهدات الدولية و خاصة الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في أفق 2030.

المحور رقم 1 : المساهمة في تحسين نوعية الحياة بالمناطق الحضرية و الريفية .

المحور رقم 2 : حماية التنوع البيولوجي و المحافظة على النظم الإيكولوجية و تعزيز إستخدامها على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي .

المحور رقم 3: المساهمة في تعزيز مسارات التنمية المستدامة

2.1 الهياكل المتدخلة :

هناك عدة هياكل تساهم في تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار برنامج البيئة والتنمية المستدامة و كذلك في تحقيق الأهداف المنشودة وهي الإدرة العامة للتنمية المستدامة والإدارة العامة للبيئة وجودة الحياة و البنك الوطني للجينات . بالإضافة إلى ذلك هناك عدة فاعلين عموميين الآتي ذكرها :

-الديوان الوطني للتطهير

-الوكالة الوطنية لحماية المحيط

-الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

-وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

-مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة ،

بالإضافة إلى مساهمة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال البيئي والتنمية المستدامة .

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

تتمثل أهداف برنامج البيئة والتنمية المستدامة في ما يلي:

الهدف1.1: المساهمة في تحسين إطار الحياة مقاومة التلوث .

هذا الهدف يندرج في إطار تحقيق المحور الأول فبتحسين إطار الحياة و مقاومة التلوث يتم تحسين نوعية الحياة و تساهم مهمة البيئة في تحسين جودة حياة المواطن في كل مناطق الجمهورية عبر عديد الإجراءات و التدخلات و المشاريع و النشاطات في عدة مجالات .

تقديم المؤشرات:

المؤشر عدد 1.1.1: نسبة الربط بشبكة التطهير

هذا المؤشر يمكن من متابعة تطور نسبة السكان المرتبطين بالشبكة العمومية لتطهير المياه المستعملة و ذلك باعتبار ان المياه المستعملة غير المعالجة تتسبب في أضرار كبيرة على مستوى البيئة و خاصة المائدة المائية وتؤثر بصفة كبيرة على جودة الحياة.

و بالتالي فإن إرتفاع نسبة السكان المرتبطين بالشبكة من شأنه أن يقلل من تلوث التربة و المياه مما يؤثر بصفة إيجابية على نوعية حياة المواطن في الوسط الحضري و الريفي .

تجدر الإشارة أن المؤشر يعتمد لأول مرة في ميزانية 2023 و يعوض المؤشر السابق الذي يخص نسبة الربط بالبلديات المتبناة في حين المؤشر الحالي يخص نسبة الربط بكل بلديات الجمهورية.

✓ **تقديرات المؤشر 1.1.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر عدد 1.1.1: نسبة الربط بشبكة التطهير	نسبة	64,9	65,2	65,8	66,7	68,1

من المنتظر ان تشهد نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بكامل تراب الجمهورية خلال الفترة 2024-2026 تطورا هامّا نتيجة لتواصل إنجاز مشاريع توسيع الشبكة بمناطق تدخل الدّيوان وخاصة لتطور نسق إنجاز مشاريع تطهير المدن المتوسطة والصغرى والمناطق التي كانت ريفية على غرار برنامج 10 مدن متوسطة وبرنامج تطهير 33 مدينة صغرى والقسط الرابع من برنامج تطهير البلديات التي كانت ريفية .

أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إنجاز أشغال توسعة شبكات التطهير بالمدن المتبناة من طرف الديوان بعدد من الولايات
- تعميم خدمات التطهير لتشمل البلديات غير المتبنّاة وذلك بإنجاز مشاريع تطهير المدن المتوسطة والصغرى والمناطق التي كانت ريفية.

المؤشر 2.1.1: نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم جمعها ونقلها للمصبات المراقبة لمعالجتها.

هذا المؤشر يمكن من متابعة التطور الحاصل على مستوى كميات النفايات المنزلية التي يتم تجميعها ونقلها إلى مراكز التحويل ثم إلى المصبات المراقبة الموجودة بكل ولايات الجمهورية. فكلما كانت نسبة النفايات المنزلية التي تبقى ملقاة في المحيط كبيرة كلما زادت نسبة تدهور البيئة وتراجعت جودة الحياة بالمناطق المعنية.

✓ **تقديرات المؤشر 2.1.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر 2.1.1: نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم جمعها و نقلها للمصبات المراقبة لمعالجتها	نسبة%	%84	%84	%83	%75	*%70*

نلاحظ ان تقديرات المؤشر للثلاث سنوات القادمة تشهد تراجعا نسبيا و ذلك يرجع إلى أن كميات النفايات التي يتم نقلها إلى وحدات المعالجة تراجعت نسبيا مقارنة بالكميات المنتجة في مختلف جهات الجمهورية ، ويمكن تفسير هذا التراجع بتأثير جائحة كورونا خاصة على النفايات المفرزة في مختلف المناطق السياحية . وكذلك بلوغ أغلب المصبات لطاقة استيعابها

القصوى من المنتظر أن يشهد المؤشر تراجعا بداية من سنة 2024 باعتبار أنه من المبرمج أن يتم التخلي عن ردم النفايات في المصبات المراقبة و سيتم التوجه نحو تثمين النفايات في وحدات للمعالجة و التثمين بالتالي فإن كميات النفايات الموجهة للمصبات ستتراجع تدريجيا

المؤشر 3.1.1: نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية للوقاية والحد من التلوث الصناعي .

هذا المؤشر يمكن من متابعة مدى تقدم إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية والبرامج التنفيذية ذات العلاقة بالوقاية والحد من التلوث الصناعي والتوقي من المخاطر البيئية والصحية للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة تماشيا مع القوانين والتشريعات الوطنية ومقتضيات الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 3.1.1**

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر 3.1.1: نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية للوقاية والحد من التلوث الصناعي	عدد	%50	%50	%76	%87	%93

تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يعوض المؤشر الذي تم إعتماده سابقا و هو عدد الوحدات الصناعية الكبرى الاكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشأنها برامج الحد من التلوث و ذلك لوجود صعوبات في تحديد قيمته.

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على المكونات الرئيسية التالية :

- خطة العمل الوطنية لتنفيذ اتفاقية استوكهولم حول الملوثات العضوية الثابتة
- برنامج مندمج لإزالة التلوث بالحوض الساكب لوادي مجردة
- برنامج تعزيز الجانب المؤسساتي وبناء القدرات نحو تحقيق التصرف البيئي الامن للمواد الكيميائية والنفايات الصناعية الخطرة على مستوى القطاع الصناعي
- الاستراتيجية الوطنية للتصرف الرشيد في النفايات الخطرة
- وضع منظومة لمتابعة الوحدات الصناعية الملوثة
- برنامج البحر الأبيض المتوسط (Medprogramme) لتعزيز الامن البيئي

الهدف2.1 :حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على النظم الإيكولوجية

هذا الهدف الإستراتيجي يندرج ضمن المحور الثاني الذي يكرس حماية المنظومات الطبيعية حيث يتم تجسيم الخيارات الوطنية مع الأخذ بعين الاعتبار التوجهات الدولية وخاصة منها الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020 الذي أطلقته الأمم المتحدة.

- **المؤشرات:**

المؤشر 1.2.1: نسبة تقدم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية.

هذا المؤشر يمكن من متابعة مدى تقدم إعداد و تنفيذ الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية ذات الصلة بحماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و التي تندرج في إطار تعهدات تونس الدولية المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية في مجال التصحر و التغيرات المناخية و التنوع البيولوجي و التي صادقت عليها الدولة التونسية و تعهدت بالعمل بها من خلال تنفذ مشاريع وأنشطة مختلفة .

تقديرات المؤشر 1.2.1

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	ق .م	تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر 1.2.1: نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي والمنظومات الإيكولوجية	نسبة	%20	%73	%87	94%	%100

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على أربعة مكونات رئيسية و هي :

-نسبة إعداد دراسة القائمة الحمراء للأصناف المهددة من طيور ونباتات برية،

-مشروع نموذجي حول المحافظة على المياه الإيكولوجية بمنطقة سجنان،

-مشروع "تسهيل المشاركات والالتزامات في مجالات التنوع البيولوجي Biodev 2030"

-تنفيذ مشروع التعاون الإقليمي لمؤشرات المحاسبات البيئية للأنظمة الإيكولوجية في إفريقيا

المؤشر 2.2.1: عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي

يهدف هذا المؤشر إلى متابعة تطور المواقع الطبيعية بتونس التي يتم إدراجها ضمن شبكة النظم الزراعية ذات الأهمية العالمية وبالتالي تصنيفها كتراث طبيعي وزراعي عالمي و ذلك بهدف المحافظة على التراث الطبيعي الوطني و تنميته قصد النهوض بالتنمية المحلية لمتساكني المناطق المتاخمة للنظم الطبيعية التي تمثل إرثا وطنيا و عالميا و من ثم المساهمة في حماية التنوع البيولوجي .

✓ **تقديرات المؤشر 2.3.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر 2.3.1: عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي	عدد	3	3	5	7	7

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على تقدم تنفيذ مختلف الأنشطة و التدخلات و المشاريع المبرمجة على مدى متوسط و التي تهدف إلى المحافظة على الموروث الطبيعي وإدماجه ضمن التنمية المحلية المستدامة على غرار مشروع "النظم الزراعية ذات الأهمية العالمية" ومشروع "برامج الإنسان والمحيط" و بالتعاون مع المنظمة العالمية للتغذية و الزراعة و المنظمة العالمية للتربية و العلوم و الثقافة اليونسكو و وزارة الفلاحة و إتحاد الفلاحين و الجمعيات الفلاحية و مجامع التنمية الفلاحية .

تم إدراج الكتار ودجبة و غارالملح ضمن قائمة النظمة التراث الزراعي العالمي SIPAM إلى حدود سنة 2022 .

تم إعداد الدراسة لإدراج كسرى كنظام زراعي للتراث العالمي الفلاحي و جبل السرج كمحمية محيط حيوي باليونسكو .و بصدد توجيه الملف لمنظمة الأغذية و الزراعة قصد إتمام الإجراءات لإدراجها ضمن التراث الطبيعي العالمي .

سيتم إعداد دراسة لإدراج الشرافي بجزيرة قرقنة و الجسور بالجنوب التونسي (بني خداش) كنظم زراعية للتراث الفلاحي العالمي بتمويل من منظمة الأغذية و الزراعة بداية من سنة 2024 .

الهدف الاستراتيجي 3.1:المساهمة في تدعيم مسارات التنمية المستدامة و الإنتقال نحو الاقتصاد الأخضر

يندرج هذا الهدف في إطار تجسيم المحور الإستراتيجي الثالث "المساهمة في ترسيخ دعائم التنمية المستدامة ".

- **المؤشرات:**

المؤشر عدد 1.3.1: نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد المخطط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة.

هذا المؤشر يعكس مدى انخراط الجماعات المحلية (البلديات) وعدد 350 في مسار التخطيط التشاركي المحلي و هو يمثل إحدى الآليات التي تمكن من إدماج مقومات الاستدامة في المخططات التنموية المحلية .حيث أنه يترجم حاجيات المدينة أو القرية من التنمية التي تراعي الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية من خلال تخطيط تشاركي محلي تنفيذا لما جاءت به مجلة الجماعات المحلية و من ثم فهو يساهم في ترسيخ مقومات إستدامة التنمية على المستوى المحلي.

✓ **تقديرات المؤشر 1.3.1**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر عدد **1.3.1**: نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد المخطط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة	نسبة	% 12	% 13	% 14	% 16	% 17

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على تمشي مرحلي يتمثل في المصاحبة الفنية لعدد 6 بلديات سنويا في إعداد المخطط التشاركي المحلي خلال مختلف مراحل مسار التخطيط التشاركي المحلي و يعود النسق التصاعدي البطيء على مدى ثلاث سنوات إلى طول المسار الذي يشتمل على خمس مراحل.

المؤشر 2.3.1: عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة.

المؤشر يعكس المجهود الذي يبذل في سبيل التعريف بمسار التخطيط التشاركي المحلي على المستويات الجهوية والمحلية وفي دعم قدرات المعنيين بالتخطيط للتنمية المحلية وفي تبني

الديمقراطية المحلية في تشخيص وتحديد حاجيات الجهة.كما أن دعم القدرات يمثل إحدى أهم الدعائم لإدماج مقومات الاستدامة في المخططات التنموية المحلية حيث أنه يحسن قدرات الفاعلين المحليين في تبني سياسات تنموية محلية قوامها الإستدامة .

✓ **تقديرات المؤشر 2.3.1**

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر 2.3.1: عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة	عدد تراكمي	0 (360)	120 (480)	120 (600)	120 (720)	120 (840)

تم ضبط تقديرات المؤشر و ذلك قصد بلوغ الهدف المحدد بالمخطط الخماسي للتنمية من حيث عدد المنتفعين بدعم القدرات على المستوى الجهوي والمحلي في مجال تملك آلية التخطيط المحلي التشاركي، يتم تنظيم 6 دورات تكوينية سنويا لتكوين قرابة 120 منتفع بالبرنامج موزعين على مختلف الولايات . علما أن الدورات التكوينية يتم تنظيمها من قبل وزارة البيئة بالتعاون مع مكاتب دراسات مختصة في المجال.

المؤشر 3.3.1: عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة

هذا المؤشر يمكن من متابعة التدخلات التي تقوم بها الوزارة سنويا في بعض المؤسسات التربوية وفق خطة مضبوطة و التي من أهم عناصرها دعم قدرات المكونين في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة وتمكين المؤسسات التربوية من تجهيزات لترسيخ مبادئ استدامة التنمية. الهدف من هذه التدخلات هم تنمية الحس البيئي ونشر الثقافة البيئية والنهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة على المستويين النظامي وغير النظامي مما يساهم في تحقيق مقومات التنمية المستدامة

✓ تقديرات المؤشر 3.3.1

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر 3.3.1: عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة	عدد تراكمي	12 (412)	48 (460)	48 (508)	48 (556)	48 (600)

انطلق برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة بشراكة مع وزارة البيئة البرتغالية ويتم تشريك المؤسسات التربوية المستدامة التي تم التدخل فيها منذ سنة 2005 إلى سنة 2020 والتي تبلغ مع موفي سنة 2020، 412 مدرسة مستدامة على مراحل لتمكينها من معدات الفرز الانتقائي وغيرها من التدخلات لترسيخ التنمية المستدامة في الوسط المدرسي. سيتم التدخل ب48 من المدارس المستدامة بحساب مدرستين في كل ولاية و سيكون لهذا التدخل أثر توعوي إيجابي على قناعات و تصرفات التلاميذ على المدى القصير و كذلك على المدى الطويل الذي سيساهم في تدعيم مسار التنمية المستدامة.

المؤشر 4.3.1: نسبة تقدم تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

هذا المؤشر يعكس مدى التقدم الحاصل في تنفيذ مختلف مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر كضامن للتنمية المستدامة باعتبار أنه يمثل الأنشطة الاقتصادية التي تهدف لتحقيق الرفاه الإنساني مع تقليص المخاطر البيئية والتصدي لندرة الموارد الطبيعية.

✓ تقديرات المؤشر 4.3.1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر 4.3.1: نسبة تقدم تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر	نسبة	%82.6	%82	%83	%85	%85

تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال للاقتصاد الأخضر التي اعدتها الإدارة العامة للتنمية المستدامة و التي تتضمن جملة من

الدراسات والبرامج ومخططات العمل و الأنشطة التي من شأنها التأسيس لخيار الاقتصاد المستدام و التي سيتم تنفيذها على مراحل تمتد إلى غاية 2030.

ومن المتوقع تسجيل نسبة إنجاز سنة 2023 تقدر بـ82% و ذلك بعد إنجاز مكونات خارطة الطريق و يتوقع أن يتم إنجاز 83 من مكونات الخارطة سنة 2024.

2.2 - تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1 :
الأنشطة ودعائم الأنشطة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في تحسين إطار الحياة و الحد من الإزعاجات و مقاومة التلوث	**المؤشر عدد 1.2.1:** نسبة الربط بشبكة التطهير	**%65.8**	**النشاط 6: التصرف في المياه المستعملة**	**334.500**	تشريك القطاع الخاص في إستغلال منشآت التطهير التشجيع على إعادة إستعمال المياه المعالجة في مختلف المجالات -إعتماد عقود اللزمة إستغلال منشآت التطهير
	المؤشر عدد 2.2.1: نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم يتم جمعها و نقلها لمصبات المراقبة لمعالجتها	**%83**	**النشاط 7: التصرف في النفايات**	**37.000**	إعداد إستراتيجية وطنية للتصرف في النفايات و عرضها على الحكومة للمصادقة عليها
	المؤشر عدد 3.2.1: نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية للوقاية والحد من التلوث الصناعي	**%76**	**النشاط 8: المراقبة و المتابعة و الوقاية من التلوث**	**20 315**	-قيادة و متابعة المشاريع و الأنشطة المبرمجة -التأطير و الإحاطة و دعم القدرات - تنظيم إجتماعات وورشات عمل -تنظيم اللجان
الهدف الاستراتيجي 2: حماية التنوع البيولوجي و المحافظة على النظم الإيكولوجية و إستخدامها على نحو مستدام	**المؤشر عدد 1.3.1** نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي وتثمينه و المنظومات الايكولوجية.	%87	**النشاط 3: المحافظة على التنوع البيولوجي و التغيرات المناخية**	**1 580**	- قيادة و متابعة المشاريع -المساهمة في إعداد مشاريع نصوص قانونية -التأطير و الإحاطة و دعم القدرات - تنظيم إجتماعات وورشات عمل -تنظيم اللجان
	المؤشر عدد 2.3.1: عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي	**6**	-	-	- تنظيم إجتماعات ورشات عمل -التأطير و الإحاطة بمنظمات المجتمع المدني -تفعيل اللجنة الوطنية للإتحاد الدولي لصون الطبيعة
الهدف الاستراتيجي 3: المساهمة في تعزيز مسارات التنمية المستدامة و الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر	**المؤشر عدد1.1.1:** نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها اعداد المخطط للتخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة	**14 %**		**1 470**	- متابعة تنفيذ أهداف الأجندا الأممية 2016– 2030 للتنمية المستدامة
	المؤشر2.1.1 :	**120**			

	عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة		النشاط :5 التنمية المستدامة		
	المؤشر عدد 3.1.1 : عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة	48 508)			- متابعة برامج التعاون و الشراكة مع الجانب البرتغالي -التأطير و الإحاطة و دعم القدرات - تنظيم إجتماعات وورشات عمل -تنظيم اللجان
	المؤشر عدد 4.1.1: نسبة تقدم تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر	**%83**	-		متابعة تنفيذ خطة العمل العشرية الوطنية (2016-2025) لتطوير نظم الاستهلاك والإنتاج المستدامة في اطار برنامج SWICHMED.

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تجدر الإشارة إلى أن تحقيق الأهداف الإستراتيجية لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة يرتكز بالأساس على مساهمة خمسة فاعلين عموميين منهم أربعة مؤسسات عمومية ذات صبغة غير إدارية و هي :

-الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

-الوكالة الوطنية لحماية المحيط

-مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة

-وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

-و منشأة عمومية وحيدة هي الديوان الوطني للتطهير.

علما و ان الديوان الوطني للتطهير و الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات و الوكالة الوطنية لحماية المحيط تساهم مباشرة و بصفة أساسية و كبيرة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول : المساهمة في تحسين إطار الحياة و الحد من الإزعاجات و مقاومة التلوث من خلال تحسين التصرف في المياه المستعملة (بالنسبة للديوان الوطني للتطهير) و النهوض بمنظومة النفايات (بالنسبة للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات) و تدعيم انشطة الرقابة و المتابعة و الرصد و الوقاية من التلوث (بالنسبة للوكالة الوطنية لحماية المحيط).

أما مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة فهو يساهم بصفة غير مباشرة في تحقيق الهدف الإستراتيجي الثالث المتمثل في المساهمة في تعزيز مسارات التنمية المستدامة و الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر عبر انشطته في مجال النهوض بالتكنولوجيا الخضراء و تعزيز الأنشطة الإقتصادية الصديقة للبيئة .

و بالنسبة لوكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي فهى تساهم بصفة مباشرة في تحقيق الهدف الإستراتيجي الثاني و هو حماية التنوع البيولوجي و المحافظة على النظم الإيكولوجية و إستخدامها على نحو مستدام عبر أنشطتها في مجال حماية الأوساط و المنظومات البيئية الساحلية و البحرية و تثمينها .

جدول عدد 2:
مساهمة الفاعلين العموميين في آداء البرنامج
و حجم الإعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة اليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024
الديوان الوطني للتطهير	**الهدف الإستراتيجي 1.1 المساهمة في تحسين إطار الحياة و الحد من الإزعاجات و مقاومة التلوث .**	**النشاط :التصرف في المياه المستعملة :** - مشروع توسيع و تهذيب 19 محطة تطهير و 62 محطة ضخ . - مشروع تطهير المناطق الصناعية . -توسيع و تهذيب شبكات التطهير بالمدن المتبناة ل10 ولايات - مشروع التطهير المدن الصغرى - مشروع تطهير المناطق الريفية -مشروع توسيع و تهذيب منشآت التطهير لحماية المتوسط –القسط الأول-DEPOLMED	334 500
الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات		**النشاط 7 :التصرف في النفايات:** - غلق واستصلاح المصبات العشوائية -إنجاز خانة جديدة ببرج شاكير (الخانة 8) -تنفيذ مشروع المصبات المراقبة 3 مجردة و باقي الولايات . -إنجاز خانات جديدة للنفايات المنزلية بعدة ولايات (مدنين-نابل-بنزرت) -إعداد دراسات إنجاز وحدات معالجة و تثمين النفايات بعدة ولايات .	**37 000**
الوكالة الوطنية لحماية المحيط		**النشاط 8:المراقبة و المتابعة و الوقاية من التلوث:** -تدعيم شبكة مراقبة نوعية الهواء	**20 315**

		- إقتناء محطات لمراقبة الأوزون -إعداد مخططات المحافظة على نوعية الهواء - إقتناء معدات للتدخل في حالة التلوث .	
وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي	**الهدف الإستراتيجي 2.1 : حماية التنوع البيولوجي و المحافظة على النظم الإيكولوجية و إستخدامها على نحو مستدام**	**<u>النشاط 9 : حماية الشريط الساحلي و المنظومات البيئية البحرية</u>** - مواصلة إنجاز أشغال حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري بجنوب القنطاوي - انطلاق إنجاز أشغال حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري بكرنيش بنزرت (7كم) -انطلاق إنجاز أشغال شط مامي بنزرت (2كم) - انطلاق إنجاز أشغال أغير بجربة (8كم - إنجاز المحميات البحرية - أشغال تثمين و استصلاح سبخة سليمان	**23 330**
مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة	**الهدف الإستراتيجي 3.1: المساهمة في ترسيخ وتدعيم مسارات التنمية المستدامة و الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر**	**<u>النشاط A :نقل و أقلمة و تجديد التكنولوجيات الخضراء</u>** -تدعيم و تجهيز المخابر: تدعيم و تجهيز مخبر المركز -التكوين و المصاحبة و التاطير في مجال الاقتصاد الأخضر و بعث المشاريع الخضراء - الإحاطة بالصناعيين – التحويل التكنولوجي	**6 085**

3-الميزانية و إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026

جدول عدد 3
تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة:ألف دينار)

بيان النفقات	إنجازات 2022	ق م ت 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة □
نفقات التأجير	28 735	29 775	30 540	765	2.5
نفقات التسيير	2 898	3 750	3 600	-150	-4
نفقات التدخلات	301 505	359 940	402 565	42 625	11.8
نفقات الإستثمار	15 878	9 195	10 045	850	26.6
المجموع (دون إعتبار الموارد الذاتية)	**349 016**	**402 660**	**446 750**	**44 090**	**10.9**

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)
التوزيع حسب الطبيعة الإقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م ت 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	28 735	29 775	30 540	33 700	34 795
نفقات التسيير	2 898	3 750	3 600	4 195	7 440
نفقات التدخلات	301 505	359 940	402 565	407 067	422 751
نفقات الاستثمار	15 878	9 195	10 045	12 400	12 400
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**349 016**	**402 660**	**446 750**	**457 362**	**477 386**
الموارد الذاتية للمؤسسات	**3 055**	**3 648**	**4 320**	**4 500**	**5 000**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**352 071**	**406 308**	**451 070**	**461 862**	**482 386**

شهدت ميزانية البرنامج لسنة 2024 تطورا مقارنة بسنة 2023 حيث بلغت الإعتمادات المرصودة 750 446 أ د دفعا سنة 2024 مقابل 660 402 أ د دفعا سنة 2023 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 10.9 % مقارنة بسنة 2023 .

هذه الزيادة متأتية خاصة من الإعتمادات المخصصة لقطاع التطهيـــــر التي تطـــورت من276 305 أ د سنة 2023 إلى 500 334 أد سنة 2024 أي بزيادة تقدربـ 224 29 أ د ما يمثل نسبة 9 % وذلك قصد تحسين الآداء في منظومة التطهير بتعميم خدمات التطهير و صيانة منشآت التطهير.

كما أن الإعتمادات المخصصة لقطاع التصرف في النفايات شهدت إنخفاضا مقارنة بسنة 2023 و ذلك بإعتبار عدم ترسيم قروض خارجية موظفة جديدة بالنسبة لسنة 2024.

البرنامج عدد 9: القيادة و المساندة

إسم رئيس البرنامج: ثريا باشا (تكليف)

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: غرة ماي 2023

1- تقديم البرنامج:

1.1 الإستراتيجية

برنامج القيادة والمساندة هو برنامج أفقي يسهر على تقديم الدعم و المساندة للبرامج العملياتية التي تترجم السياسات العمومية للوزارة من أجل تحقيق أهدافها وبلوغ مؤشرات الآداء المبرمجة، و يضطلع هذا البرنامج بتامين تسعة وظائف دعم أفقية و مشتركة بين الوزارات و يتضمن جملة الأنشطة المشتركة المتعلقة بإدارة و تسيير الوزارة. اضافة الى ذلك فهو الكفيل بضمان ديمومة ميزانية المهمة و التنسيق بين مختلف البرامج لضمان التصرف الأمثل في الموارد المرصودة للمهمة .

يساهم برنامج القيادة و المساندة من خلال الأنشطة الأفقية التي تؤمنها مختلف الهياكل الراجعة له بالنظر في تحقيق الأهداف 8 و 10 و 16 من ضمن الأهداف الأممية للتنمية المستدامة السبعة عشر :

هدف 8 : تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع"

هدف10: الحد من أوجه عدم المساواة

هدف16: السلام والعدالة والمؤسسات القوية

تتمثل أهم نقاط قوة هذا البرنامج في توفر الموارد البشرية ذات الكفاءة و الخبرة سواء في مجال التصرف الإداري و المالي أو في المجالات الفنية مما ساهم في تحسين نجاعة و فاعلية التدخلات و الأنشطة المبرمجة. إضافة إلى توفر بنية تحتية متطورة في مجال تكنولوجيات المعلومات و الإتصال و المنظومات و التطبيقات الإعلامية.

أما أهم السلبيات التي أثرت سلبا على آداء البرنامج فتتمثل في غياب المرونة و إنعدام التحفيز في منظومة التصرف في الموارد البشرية و كذلك ضعف التنسيق مع سائر القطاعات من جهة و النسيج الجمعياتي من جهة أخرى .

في ظل التطورات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و التحديات العالمية أصبحت الإدارة العمومية اليوم مدعوة إلى مزيد النجاعة والفاعلية و الشفافية و المرونة و تحسين جودة

الخدمات المسداة إلى المواطنين و في هذا الإطار تتنزل إستراتيجية برنامج القيادة و المساندة في المرحلة القادمة أساسا و التي تتمحور حول الأولويات التالية:

المحور الأول: ضمان حوكمة المهمة وبرامجها :

تجسيم هذا المحور يكون من خلال:

- ✓ تعزيز منظومة القيادة.
- ✓ تطوير وظائف الإستشراف و التخطيط والبرمجة و المتابعة و التقييم و المراقبة و وضع نظام لليقظة قصد إستباق الأحداث و القدرة على مجابهة المتغيرات العالمية المتسارعة.
- ✓ إعادة تنظيم المصالح المركزية و الجهوية تماشيا مع إدخال طريقة التصرف في الميزانية حسب الأهداف و تطوير الهياكل التي تعنى بالإحصاء و جمع المعلومات و تحليلها و ذلك لتلبية حاجيات مختلف الإدارات و تمكين المسؤولين من إتخاذ القرارات الصائبة و تفعيل دور الهياكل الإستشارية و توضيح مهامها و إكسابها مزيدا من النجاعة و الجدوى بإعتبارها وسيلة للإستنارة بآراء ذوي الخبرة و الكفاءة.
- ✓ تطوير الإطار القانوني المنظم للبيئة.
- ✓ العمل على تعبئة التمويلات الخارجية لتنفيذ برامج الوزارة و تدعيم تموقع تونس في التظاهرات و الإتفاقيات و المعاهدات الدولية.
- ✓ تدعيم و تطوير العمل الجمعياتي.

المحور الثاني: ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة:

و ذلك من خلال تقديم الدعم والمساندة للبرامج بالإضافة إلى الاستعمال الأمثل للموارد البشرية والمالية واللوجيستية و يكون ذلك عبر إعتماد الآليات و التقنيات الحديثة في التصرف في الموارد البشرية و التحكم في كتلة الأجور و تحسين التصرف في الميزانية .

و النهوض بالتكوين و الرسكلة الذي يعتبر عاملا أساسيا لتعصير التصرف في الموارد البشرية و تحسين المردودية و الإنتاجية في المصالح العمومية و تمكين الإدارة من الإستجابة لإنتظارات المواطن و تحديث أساليب العمل و التصرف و التسيير و تدعيم التكنولوجيات الحديثة في الإعلامية و الإتصال .

2-1 الهياكل المتدخلة:

هناك عديد الهياكل التي تتدخل في تنفيذ الأنشطة المبرمجة و تحقيق الأهداف المرسومة لبرنامج القيادة و المساندة ، و هي هياكل قيادة تنضوي ضمن الوحدة العملياتية القيادة و هي هياكل التفقد و الرقابة و الحوكمة و التعاون الدولي و مصالح التشريع و الشؤون القانونية و التي تؤمن وظائف قيادية . و هياكل مساندة و دعم لوجستي تنضوي ضمن الوحدة العملياتية المساندة و التي تتمثل خاصة الإدارات المكلفة بالتصرف الإداري و المالي و اللوجستيك و تكنولوجيات المعلومات و الإتصال .

2 أهداف ومؤشرات الأداء:

2-1- تقديم الأهداف ومؤشرات الآداء

الهدف 9- 1: تحسين حوكمة المهمة.

هذا الهدف الإستراتيجي يجسم المحور الإستراتيجي الأول و هو ضمان حوكمة المهمة و ذلك من خلال :

- وضع تصور وتنفيذ سياسة الحكومة في مجال الحوكمة باعتماد مقاربة تشاركية.
-وضع خطة عمل لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة في مجال الحوكمة و الوقاية من الفساد .
-إضفاء الشفافية و تيسير النفاذ إلى المعلومات.
-تشريك المواطنين و المجتمع المدني في صياغة و تنفيذ سياسات الوزارة
-تدعيم المساءلة و المسؤولية
-تحسين نوعية الخدمات الإدارية المسداة إلى المتعاملين مع الإدارة وفيما بين المصالح
- إعتماد قواعد وآليات التصرف العمومي الحديث على المستوى المركزي والجهوي
- القيام بالتقييم المرحلي والتأليفي للأداء العام للمهمة
- العمل على إضفاء الشفافية والنجاعة للتصرف في الصفقات العمومية
- إرساء نظم تدقيق وتقييم داخلية وخارجية بالتعاون مع الهياكل المعنية
-إعتماد ميثاق التصرف في البرامج

يقع قياس مدى تحقيق الهدف من خلال مؤشرين: النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية و التطور السنوي لزيارة المواقع الألكترونية العمومية للمهمة .

تقديم المؤشرات :

المؤشر 1.1.9: النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية

الغاية من إعتماد هذا المؤشر هو متابعة مدى إلتزام مختلف الهياكل الإدارية و المسؤولين و الأعوان في مختلف المستويات الهرمية بتطبيق القرارات و التوصيات التي تصدرها مختلف لجان القيادة في المستوى الإستراتيجي مثل لجنة قيادة المهمة و لجان قيادة البرامج و لجنة قيادة تركيز الرقابة الداخلية و غيرها من اللجان .بإعتبار دورها المحوري في متابعة تنفيذ و تقييم مختلف الخطط القطاعية و التدخلات و البرامج و التدابير ذات العلاقة بتحسين الحوكمة على مستوى المهمة .

ـتقديرات المؤشر 1.1.9

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
النسبة السنوية لتنفيذ القرارات و التوصيات للجان القيادة القطاعية	نسبة سنوية	50	65	70	75	80

سيتم العمل على بلوغ هذه النسب و الوصول إلى 80% مع سنة 2026 و ذلك بالتزامن مع مزيد تفعيل عمل لجان القيادة القطاعية .

المؤشر 2.1.9: التطور السنوي لزيارة المواقع الألكترونية العمومية للمهمة

الغاية من إعتماد هذا المؤشر هو متابعة مدى **تطور عدد الزائرين** للمواقع الألكترونية العمومية التي تعرف بسياسات الوزارة و برامجها و أنشطتها و الأهداف التي تسعى لتحقيقها من سنة إلى أخرى بإعتبار أن تطور عدد الزائرين يعكس مدى نجاعة الخطة الإتصالية للوزارة و مدى ثقة المواطن و المجتمع المدني و الإعلام و القطاع الخاص بصفة عامة في المعطيات و البيانات المنشورة و يكرس مبدأ أساسي من مبادئ الحوكة الرشيدة و هو الشفافية و النفاذ إلى المعلومة كما يمكن المجتمع المدني و مجلس نواب الشعب و الإعلام بصفة عامة من متابعة و مراقبة و تقييم برامج الوزارة و مختلف أنشطتها و تدخلاتها و المشاريع التي تنفذها و مساءلة المسؤولين حول النتائج المحققة و حول كيفية إستعمال الأموال العمومية .

ـ تقديرات المؤشر 2.1.9

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة	نسبة %	%20	%20	%25	%25	%30

لقد شهد حجم الزيارات من قبل العموم للموقع الرسمي لوزراة البيئة زيادة مطردة خلال السنوات الأخيرة ، و من المنتظر أن يستمر هذا التطور خلال سنة 2024 لتصبح 25 % و ذلك من خلال إنجاز جملة من النشطة و التدخلات تتمثل خاصة في تحيين محتوى بوابة الوزارة و تدعيمها بأركان جديدة ، و تأهيل المواقع القطاعية التي تم إعدادها في إطار مشاريع التعاون الدولي و تطوير و تركيز شباك موحد للخدمات البيئية و ذلك في شكل بوابة تنشر على الانترنات و تظم جميع الخدمات الالكترونية الموجه للمتعاملين مع الوزارة من مواطنين و مؤسسات و إدارة.

الهـدف9-2: ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملاءمة بين المهارات و الحاجيات و ضمانا للمساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الفئات .

يتمثل هذا الهدف في تعصير طرق و مناهج التصرف في الموارد البشرية و ذلك من خلال :

-تكريس آليات للإنتداب وفق الكفاءة و تكافؤ الفرص و إعتماد إجراءات موضوعية و شفافة

-إعتماد التوصيف الوظيفي و تحليل الوظائف

-الحركية والتداول على المناصب العليا بالوزارة

- تقييم آداء الأعوان بصفة دورية و مستمرة ثم قيس آدائهم بشكل موضوعي .

- تنمية قدرات الموظفين عبر دعم التدريب و الرسكلة و التكوين

- تحقيق العدالة و المساواة بين الرجال و النساء في جميع المراحل و المستويات المرتبطة بالمسار المهني .

-إرساء نظام للتصرف التقديري في الموارد البشرية يمكن من إستشراف المستقبل و إستباق التغيرات و التطورات الحاصلة في البيئة الخارجية .

- تشجيع الحراك الوظيفي بين الإدارات أو داخل نفس الإدارة و بين الإدارات المركزية و المؤسسات

يقع قياس مدى تحقيق الهدف من خلال مؤشرين: الفارق بين التوقعات و الإنجازات لكتلة الأجور و نسبة الأعوان نساء/رجال الذين تم تكوينهم في المجالات ذات الأولوية (المجالات ذات الأولوية يتم تحديدها بمنشور رئيس الحكومة)

المؤشر 1.2.9: الفارق بين التوقعات و الإنجازات لكتلة الأجور

هذا المؤشر يعكس فاعلية التصرف في مورد هام من موارد المهمة و البرامج و هي نفقات التأجير إذ يمكن من قياس الفارق بين النفقات المبرمجة و النفقات المستهلكة و دراسة أسباب الفوارق الموجودة حيث أن وجود فوارق كبيرة بين التوقعات و الإنجازات يعني بالضرورة وجود إخلالات على مستوى طريقة التصرف في الموارد البشرية و هذا يستدعي إتخاد تدابير لتحسين و تطوير طرق و مناهج التصرف في الموارد البشرية حتى نتمكن من تقليص الفارق بين التوقعات و الإنجازات على مستوى الأجور .

تقديرات المؤشر 1.2.9

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
الفارق بين التوقعات و الإنجازات لكتلة الأجور	نسبة سنوية	**%8.8**	**%4**	**%3**	**%2**	**%2**

يبقى التصرف في كتلة الأجور من أهم النقاط التي يتحكم فيها برنامج القيادة و المساندة و الفوارق المسجلة بين التوقعات و الإنجاز تعود أساسا إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة للإنتدابات أو

للإلحاق و النقل مع العلم أنه لم يتم تسجيل أي عجز في توفير الأجور أو اللجوء إلى إعتمادات تكميلية.

المؤشر 2.2.9: نسبة الأعوان نساء/رجال الذين تم تكوينهم في المجالات ذات الأولوية (المجالات ذات الأولوية يتم تحديدها بمنشور رئيس الحكومة)

هذا المؤشر يمكن من قيس نسبة الأعوان من النساء و الرجال الذين تمكنوا من المشاركة في الدورات التكوينية التي تنظمها الوزارة في المجالات التي تم تحديدها بمقتضى منشور رئيس الحكومة. و بالتالي متابعة مدى إنجاز الحلقات التكوينية المبرمجة في المخطط السنوي للتكوين بإعتبار أن التكوين يعتبر من الركائز الأساسية لتطوير قدرات الأعوان و مهاراتهم مما ينعكس إيجابيا على تحسين الآداء العام للمهمة و مزيد تحقيق النجاعة و الفاعلية في قيادة البرامج العمومية و هذا ينعكس على نوعية الخدمات التي تقدمها الوزارة للمواطنين .

تقديرات المؤشر 2.2.9

عزوف الأعوان عن المشاركة في الدورات التكوينية بالإضافة إلى ربط إنجاز هذه الدورات

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة الأعوان الذين تم تكوينهم في المجالات ذات اولوية (المواضيع المحددة بمنشور السيد رئيس الحكومة)	نسبة سنوية	%65	%70	%70	%70	%70

بموافقة رئاسة الحكومة المسبقة على برنامج التكوين و التي غالبا ما تكون خلال النصف الثاني من السنة المعنية يحد من نسبة المشاركة و سيعمل البرنامج على الترفيع في هذه النسبة.

الهدف 9-3: ضمان ديمومة الميزانية و التصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة و المساندة

تقديم الهدف: يتمثل هذا الهدف في تحقيق ديمومة الميزانية و المقصود بديمومة الميزانية هي إحترام تراخيص الميزانية المصادق عليها من قبل البرلمان سواء في إطار الميزانية السنوية أو الميزانية متعددة السنوات هذه الديمومة ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية.

1-جودة البرمجة الأصلية

2-جودة متابعة البرمجة و تحيينها

3-ديمومة التصرف (ملاءمة التصرف مع البرمجة)

يقع قياس مدى تحقيق الهدف من خلال مؤشرين: الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات و كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد.

المؤشر 1.3.9: الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات

هذا المؤشر يمكن من قياس الفارق بين التوقعات و الإنجازات على مستوى الميزانية و هو يمكن من متابعة تقدم تنفيذ الميزانية و مقارنة الإنجازات بالتوقعات و تحديد الفوارق المسجلة و تحليلها للبحث عن أسبابها و إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للتقليص من هذه الفوارق .فإذا كانت الإنجازات تتجاوز تراخيص الميزانية فهذا يعد سببا رئيسيا في المساس من ديمومة الميزانية و يستدعي إتخاذ مل يلزم من إجراءات قصد إحترام تراخيص الميزانية .

انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.9

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات	نسبة سنوية	%7	%10	%10	%10	%10

تنفيذ الميزانية مرتبط أساسا بالوضع العام للبلاد و التوازنات المالية للدولة لكن يبقى العمل على بلوغ نسب إنجاز مرتفعة مقارنة بالتوقعات من أولويات البرنامج .

المؤشر 1.3.9: كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد

هذا المؤشر يمكن من قياس مدى فاعلية نفقات التسيير دون إعتبار كتلة الأجور و التي تتضمن نفقات اللوجستيك و الشراءات و إستهلاك الطاقة . هذا المؤشر يمكن من متابعة تطور كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد و العمل على إبقائها في نفس المستوى أو التقليص فيها لتحقيق الهدف المتمثل في فاعلية التصرف في الوسائل و الذي تحقيقه يتطلب العمل على تحقيق أهداف الآداء للبرنامج مع الاقتصاد في الوسائل المتاحة.

انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.9

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد	معدل سنوي	12.5اد	14 أد	14 اد	15 أد	15 اد

إرتفاع كلفة التصرف بالنسبة للعوان الواحد ليس مردها تحسين ظروف العمل للأعوان بل تعود أساسا إلى إرتفاع أسعار مختلف نفقات التصرف (كراءات ، صيانة ، محروقات...)

2-2- تقديم الأنشطة و علاقتها بأهداف و مؤشرات الآداء:

جدول عدد1 :
الأنشطة ودعائم الأنشطة

الوحدة:ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة (الأنشطة التي تساهم في المؤشر والتي ليس لها إنعكاس مالي مباشر)
الهدف1: تحسين حوكمة المهمة	النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية	70%	النشاط:1 القيادة	2 367	-صياغة الإستراتيجية القطاعية والتوجهات الإستراتيجية -إعداد الدراسات -التخطيط والبرمجة و المتابعة و الإشراف. -ضمان الترابط والتنسيق بين البرامج -ضمان العلاقة مع الهياكل الرسمية والمنظمات الوطنية والصحافة -قيادة ومتابعة مختلف مراحل تقدم أشغال تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة -الحوكمة - الرقابة والتفقدية
	التطور السنوي لزيارة المواقع الألكترونية العمومية للمهمة	25%	النشاط:2 الوجيستيك	3 975	وضع خطة الاتصال والتواصل حول أنشطة الوزارة حيز التطبيق - تحيين محتوى المواقع الإلكترونية الرسمية للوزارة .

الهدف 2 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملاءمة بين المهارات و الحاجيات و ضمانا للمساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الفئات	**الفارق بين التوقعات و الإنجازات لكتلة الأجور**	**3%**	**النشاط :3 التصرف في الموارد البشرية**	**6 308**	وضع نظام للتصرف التقديري في الموارد البشرية. -وضع سياسة للتصرف في الموارد البشرية -تركيز نظام معلوماتي ولوحة قيادة لمتابعة التصرف في الموارد البشرية - التكوين
	نسبة الأعوان الذين تم تكوينهم في المجالات ذات الأولوية(المواضيع المحددة بمنشور رئيس الحكومة)	**%65**	**النشاط :3 التصرف في الموارد البشرية**		- إعداد مخطط التكوين و متابعته -تقييم الدورات التكوينية
الهدف 3: ضمان ديمومة الميزانية و التصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة و المساندة .	**الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات**	20%	**النشاط:2 الوجيستيك**		-اعداد الميزانية -اعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها بالتنسيق مع رؤساء البرامج -متابعة تنفيذ الميزانية: -تأمين المرحلة الإدارية و الفنية لتنفيذ ميزانية المهمة و المصادقة على مقترحات نقل الاعتمادات -وضع الإعتمادات على ذمة كل برنامج واحترام أسقف النفقات -توفير جداول تقدم استهلاك الاعتمادات بصفة دورية وتحليل التعديلات على مستوى تقديرات النفقات
	كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد	18 أ.د			اعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها -اعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها بالتنسيق مع رؤساء البرامج -ترشيد استهلاك الطاقة -متابعة المنظومة الإعلامية للتصرف في الوقود -متابعة المنظومة الإعلامية للتصرف في المخزون

3-الميزانية و إطار نفقات البرنامج متوسط المدى(2024-2026)

جدول عدد 2
تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)
(الوحدة:ألف دينار)

بيان النفقات	إنجازات 2022	ق م ت 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة □
نفقات التأجير	6 002	6322	7 040	718	**11.3**
نفقات التسيير	2 229	3 075	3 230	155	**5**
نفقات التدخلات	502	615	795	180	**29.2**
نفقات الإستثمار	760	1 890	1 585	-305	**-16.4**
المجموع	**9 493**	**11 902**	**12 650**	**748**	**6.28**

جدول عدد 3:
إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023ت	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	6 002	6322	7 040	**7 300**	**8 205**
نفقات التسيير	2 229	3 075	3 230	**3 305**	**3 400**
نفقات التدخلات	502	615	795	**795**	**795**
نفقات الإستثمار	760	1 890	1 585	**1 600**	**2600**
المجموع	**9 493**	**11 902**	**12 650**	**13 000**	**15 000**

تقدر الإعتمادات المقترحة لبرنامج القيادة و المساندة بـ 12 650 أ د سنة 2024 مقابل 11 902 أ د سنة 2023 أي بزيادة تقدر بـ 6.28 %. و تفسر هذه الزيادة خاصة بتطور نفقات التأجير بنسبة 11.3 % مقارنة مع سنة 2023، و ذلك نتيجة التأثيرات المالية للزيادات في الأجور المبرمجة سنة 2024 و الترقية في الرتبة بالنسبة لمختلف الأسلاك و ذلك بالنسبة لسنوات 2022 و 2023 و 2024 .

اما نفقات التسيير فقد شهدت زيادة بـ 5 % و و ذلك يعود بالأساس إلى كراء مقر إضافي جديد لمصالح الوزارة مما إنجر عنه زيادة هامة في مصاريف التسيير و هو ما سيؤثر على تحسين المؤشر المتعلق بالضغط على كلفة التصرف للعون الواحد .

بطاقات مؤشرات قيس الآداء

لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة

بطاقة مؤشر الآداء: نسبة الربط بشبكة التطهير

- رمز المؤشر :1.1.1

Iالخصائص العامة للمؤشر :

1-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : المساهمة في تحسين إطار الحياة و الحد من الإزعاجات و مقاومة التلوث

.2-تعريف المؤشر : هذا المؤشر يمكن من متابعة تطور ربط الأسر بشبكات التطهير من قبل الديوان للتطهير

3-طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة،

4-نوع المؤشر : مؤشر منتوج

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر:عدد الأسر المرتبطين بالشبكة بكامل تراب الجمهورية/عدد الأسر بكامل تراب الجمهورية

2-وحدة المؤشر : نسبة مأوية

3- **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** :

* عدد الأسر المرتبطين بالشبكة بكامل تراب الجمهورية

* عدد الأسر بكامل تراب الجمهورية

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: يتم تجميع المعطيات من خلال إحصائيات و تقارير

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:

- الديوان الوطني للتطهير
- الشركة الوطني لاستغلال وتوزيع المياه
- المعهد الوطني للإحصاء
- البلديات

6-تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس

7-القيمة المستهدفة للمؤشر : 65,8%

8-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة مراقبة التصرف/ إدارة التخطيط والميزانية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	إنجاز 2020	إنجاز 2021	إنجاز 2022	توقعات 2023	تقديرات		
					2024	2025	2026
نسبة الربط بشبكة التطهير	64,2	64,5	64,9	65,2	65,8	66,7	68,1

2-تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

شهدت نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بكامل تراب الجمهورية تطورا تدريجيا خلال الفترة 2020-2022، ومن المنتظر ان تشهد الفترة 2023-2026 تطورا هامّا نتيجة لتواصل إنجاز مشاريع توسيع الشبكة بمناطق تدخل الدّيوان وخاصة لتطور نسق إنجاز مشاريع تطهير المدن المتوسطة والصغرى والمناطق التي كانت ريفية على غرار برنامج 10 مدن متوسطة وبرنامج تطهير 33 مدينة صغرى والقسط الرابع من برنامج تطهير البلديات التي كانت ريفية إلى جانب إنطلاق المشروع السادس لتطهير الأحياء الشعبية الذي تمّ إدراجه بالمخطط 2023-2025 وضمن المشاريع الجديدة لميزانية سنة 2024.

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

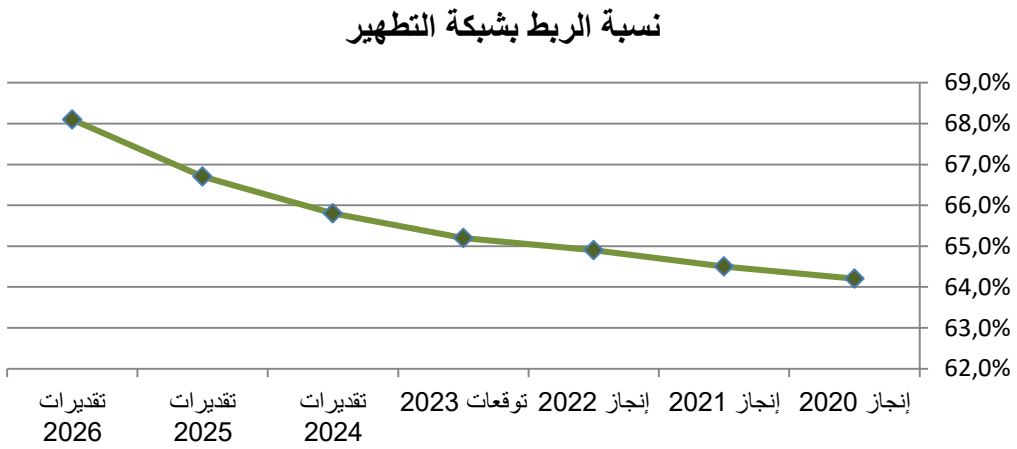

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- إنجاز أشغال توسعة شبكات التطهير بالمدن المتبناة من طرف الديوان بعدد من الولايات ؛
- تعميم خدمات التطهير لتشمل البلديات غير المتبنّاة وذلك بإنجاز مشاريع تطهير المدن المتوسطة والصغرى والمناطق التي كانت ريفية.

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

المعطيات المتعلقة بالأسر المرتبطة بشبكات التطهير بالمدن الغير متبنّاة من طرف الديوان الوطني للتطهير هي معطيات تقديرية باعتبار أنّ الدّيوان لا يستغلّ إلاّ الشبكات المتواجدة بالمدن المتبنّاة من طرفه (193 بلديّة في موفّى سنة 2022 من جملة 350 بلدية).

بطاقة مؤشـــرالآداء: نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها وتحويلها لوحدات المعالجة

- رمز المؤشر :**2.1.1.**

I. **<u>الخصائص العامة للمؤشر:</u>**

الهدف الذي يرجع اليه المؤشر: المساهمة في تحسين إطار الحياة و الحد من الإزعاجات و مقاومة التلوث

1. **تعريف المؤشر:** هذا المؤشر يبرز مدى تطور طاقة معالجة النفايات المنزلية عن طريق إنجاز مشاريع المصبات المراقبة (وحدات معالجة النفايات)، كما يمكّن هذا المؤشّر من معرفة المجهود المبذول للتخفيض من كمية النفايات وأيضا لمعرفة أنماط معالجة النفايات.
2. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة إقتصادية وإجتماعية
3. **نوع المؤشر**: مؤشر نشاط
4. **المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي**: مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

II. **<u>التفاصيل الفنية للمؤشر:</u>**

1. طريقة إحتساب المؤشر: كمية النفايات المودعة بالمصبات /الكمية الجملية للنفايات
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات (إدارة الإستغلال والممثليات الجهوية)
4. القيمة المستهدفة للمؤشر 2026: تحقيق نسبة 70% من النفايات المنزلية والمشابهة المودعة بوحدات معالجة
5. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير إدارة الإستغلال بالوكالة الوطنية للتصرف في النفايات.

III: قراءة في نتائج المؤشر–

1.النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر	الوحدة	إنجازات 2022	ق . م 2023	التقديرات		
				2024	2025	2026
نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها وتحويلها لوحدات المعالجة	نسبة	%83	%84	%83	%75	%70

2تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر مع بيان أهم الاشكالات:

تشهد نسبة كميات النفايات المودعة بوحدات المعالجة تراجعا نسبيا مقارنة بالكميات المنتجة في مختلف المصبات، ويمكن تفسير هذه الوضعية بتأثير جائحة كورونا خاصة على النفايات المفرزة في مختلف المناطق السياحية وكذلك بلوغ أغلب المصبات لطاقة استيعابها القصوى مما يؤثر سلبا على المحيط حيث أنه بدون وجود مساحات كافية للردم، فإن أغلب الكميات المجمعة يقع القاؤها بالمحيط الطبيعي وانتشار المصبات العشوائية كما أن اشكال مصب عقارب وغلقه في سبتمبر 2021 أثر بشكل كبير في تراجع نسبة المؤشر الى حدود78 % وذلك دون بلوغ الهدف أي 83% (تم بلوغ الهدف بنسبة 95% أي بنقص يقدر ب 5%)

ولتفادي هذا الاشكال، وفي انتظار انجاز مختلف وحدات المعالجة والتثمين الجديدة، فإن الوكالة قامت ببرمجة مشاريع توسعة للخانات لتمكين المنشآت من قبول الكميات الإضافية، ووقد تم الانطلاق في انجاز أشغال توسعة كل من وحدات نابل وسوسة والقيروان وبنزرت في مرحلة أولى وذلك خلال سنة 2022، كما أن الوكالة تسعى مع مختلف البلديات والسلط الجهوية بصفاقس لحل الاشكال الناجم على غلق المصب المراقب بعارقب وتفادي الرجوع الى المصبات العشوائية.

و تجدر الإشارة إلى نسبة النفايات التي سيتم إيداعها بمختلف المصبات بكامل الجمهورية ستشهد تراجعا و ذلك نظرا لتراجع الكميات التي سيتم تجميعها بإعتبار أن نسبة هامة من النفايات المنزلية سيتم رسكلتها و تثمينها بمختلف وحدات المعالجة و التثمين التي ستشرع الوكالة في إنجازها خلال سنوات 2024-2025-2026 .

تقديم التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز الإشكاليات مع أهم الأنشطة **المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

- إنجاز أشغال التوسعة بالوحدات المستغلة حاليا
- الانطلاق في دراسة انجاز وحدات المعالجة والتثمين.
- مواصلة احداث مراكز التجميع والنقل للتقليص من النقاط السوداء

بطاقة مؤشر الآداء: نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية للوقاية والحد من التلوث الصناعي

3تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

تطور المؤشر مرتبط بتقدم إنجاز مشاريع المصبات المراقبة ومراكز التحويل والتي تشهد عدة عراقيل خاصة من ناحية القبول الاجتماعي مع المواطنين والمجتمع المدني الذي يعارض إنجاز وحدات جديدة في بعض المناطق بالإضافة إلى الإشكالات العقارية فيما يخص تخصيص الأراضي لهذه المشاريع.

رمز المؤشر :3 .1.1

I**الخصائص العامة للمؤشر :**

1-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : المساهمة في تحسين إطار الحياة و الحد من الإزعاجات و مقاومة التلوث

2-تعريف المؤشر :

متابعة نسب تقدم إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل الوطنية والبرامج التنفيذية الممولة عبر ميزانية الدولة او عبر الهبات الأجنبية ذات العلاقة بالوقاية والحد من التلوث الصناعي والتوقي من المخاطر البيئية والصحية للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة تماشيا مع القوانين والتشريعات الوطنية ومقتضيات الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

3-طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4-نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشرغير مراعي للنوع الاجتماعي

II -التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر:

2- وحدة المؤشر : نسبة

3- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقارير المتابعة التي تعدها المصالح المعنية

4-تاريخ توفر المؤشر : سنويا

5-القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة* 2026 : 93%

6-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة البيئة الصناعية

III **- قراءة في نتائج المؤشر :**

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر 3.2.1: **نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية للوقاية والحد من التلوث الصناعي**	نسبة	%50	%50	%76	%87	%93

2. **تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر** :

3. تحديد أهم النقائص :

المؤشر لا يمكن من إعطاء صورة واضحة على التقدم الحاصل في الوقاية و الحد من التلوث الصناعي بمختلف المناطق المتضررة من التلوث .

*

بطاقة مؤشـــرالآداء : نسبة تقدم تنفيذ الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية

-رمز المؤشر : 1.2.1

- تسمية المؤشر : نسبة تقدم تنفيذ الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية
- تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I- الخصائص العامة للمؤشر :

1.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على النظم الإيكولوجية وإستخدامها على نحو مستدام

2.تعريف المؤشر : هذا المؤشر يمكن من متابعة مدى تقدم إعداد و تنفيذ الإستراتيجات الوطنية و خطط العمل الوطنية ذات العلاقة بحماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و التي تندرج في إطار تعهدات تونس الدولية المنبثقة عن الإتفاقيات الدولية في مجال التصحر و التغيرات المناخية و التنوع البيولوجي و التي صادقت عليها الدولة التونسية و تعهدت بالعمل بها من تنفيذ مشاريع و أنشطة مختلفة

3.نوع المؤشر : مؤشر نشاط

4.طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:مؤشرغير مراعي للنوع الإجتماعي

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة إحتساب المؤشر:احتساب نسبة تقدم كل استراتيجية

2.وحدة المؤشر: نسبة

3.مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة

4.تاريخ توفر المؤشر: سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر سنة2026: 100%

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإيكولوجيا و الأوساط الطبيعية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر 1.2.1: نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي والمنظومات الإيكولوجية	نسبة	%75	%73	%87	94%	%100

3.تحديد أهم النقائص:

هذا المؤشر لايمكن من تقييم مدى مساهمة هذه الإستراتيجيات و خطط العمل في حماية التنوع البيولوجي.

بطاقة مؤشر الآداء:عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي و كمحيط حيوي

رمز المؤشر: 2.2.1

I - الخصائص العامة للمؤشر :

الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على النظم الإيكولوجية وإستخدامها على نحو مستدام

1. **تعريف المؤشر :**يهدف هذا المؤشر إلى متابعة تطور المواقع الطبيعية بتونس التي يتم إدراجها ضمن شبكة النظم الزراعية ذات الأهمية العالمية وبالتالي تصنيفها كتراث طبيعي وزراعي عالمي و ذلك بهدف المحافظة على التراث الطبيعي الوطني و تنميته قصد النهوض بالتنمية المحلية لمتساكني المناطق المتاخمة للنظم الطبيعية التي تمثل إرثا وطنيا و عالميا.
2. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة
3. **نوع المؤشر** : مؤشر منتوج
4. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**:. مؤشر غيرمراعي للنوع الاجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر :** احتساب المواقع المصنفة من قبل منظمة التغذية والزراعة كتراث طبيعي و زراعي عالمي بمقتضى شهادة تسند في الغرض .
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الإيكولوجيا و الأوساط الطبيعية
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر*2026:** . 7 مناطق.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: إدارة الإيكولوجيا و الأوساط الطبيعية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر 2.3.1: عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي و كمحيط حيوي	عدد	3	3	5	7	7

2 تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر:

- بداية من سنة 2018 إلى غاية سنة 2022 تم إدراج 3مناطق ضمن التراث الزراعي العالمي و هي الكتار و غار الملح و دجبة و من المبرمج إضافة منطقتين هما كسرى و السرج . بالنسبة لسنة 2024 ثم إضافة الشرافي بقرقنة و الجسور بالجنوب التونسي سنة 2025 -2026

تحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر يكون بالتعاون مع المنظمة العالمية للتغذية و الزراعة و ا المنظمة العالمية للتربية و العلوم و الثقافة اليونسكو وزارة الفلاحة و إتحاد الفلاحين و الجمعيات فلاحية مجامع التنمية الفلاحية

3 تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر مخصص لمناطق خاصة و محدودة من حيث العدد

بطاقة مؤشــر الآداء : نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد المخطط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة

-رمز المؤشر: ..1.3.1

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر:** المساهمة في تدعيم مسارات التنمية المستدامة و الإنتقال نحو الاقتصاد الأخضر
2. **تعريف المؤشر:** نسبة تعكس مدى انخراط الجماعات المحلية (البلديات) وعدد 350 في مسار التخطيط التشاركي المحلي وهو مسار يتم إعداده من قبل جميع المتدخلين في التنمية المحلية بصفة تشاركية ويعكس حاجيات المدينة أو القرية من التنمية التي تراعي الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نشاط
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي :** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة إحتساب المؤشر:** عدد البلديات التي انخرطت وانتهت من إعداد وثيقة التخطيط التشاركي لتنمية مستدامة وتمت مصاحبتها مقارنة بالعدد الجملي للبلديات وهو 350 بلدية
2. **وحدة المؤشر :** نسبة
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عدد** البلديات التي تمت مصاحبتها وانتهت من إعداد الوثيقة الخاصة بها
4. **تاريخ توفر المؤشر :**شهر ديسمبر
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2026:** 17 %
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: إدارة مواكبة المسارات و إعداد الأدوات

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر عدد **1.1.1**: نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد المخطط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة (معدل 6 بلديات كل دفعة)	نسبة	% 12	% 13	% 14	% 16	% 17

2تحليل النتائج والتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

تكمن قيمة هذا المؤشر في كونه يدل على مدى تمكن الجماعات المحلية والبلديات من امتلاك أدوات التخطيط التشاركي المحلي لتنمية تضمن المحافظة على الموارد المحلية وتستجيب لتطلعات المتساكنين

3- **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:** نسق تطور المؤشر من سنة إلى أخرى بطيء نسبيا بسبب طول مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة (5 مراحل هامة من التحسيس إلى التشخيص حتى إعداد الوثيقة والشروع في تنفيذها)

بطاقة مؤشــرالآداء :عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية مستدامة

رمز المؤشر: 1 3 2

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : المساهمة في تدعيم مسارات التنمية المستدامة و الإنتقال نحو الاقتصاد الأخضر

2.تعريف المؤشر : يعكس المؤشر المجهود الذي يبذل في سبيل التعريف بمسار التخطيط التشاركي المحلي على المستويات الجهوية والمحلية وفي دعم قدرات المعنيين بالتخطيط للتنمية المحلية وفي تبني الديمقراطية المحلية في تشخيص وتحديد حاجيات الجهة.

3.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4-نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشرغير مراعي للنوع الاجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1.طريقة احتساب المؤشر مجموع المشاركين في الدورات التكوينية على المستوى الوطني

2.وحدة المؤشر: عدد المنتفعين بالدورات التكوينية في مجال التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة

3مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مكتب التكوين المكلف بإنجاز المهمة والإدارات الجهوية للبيئة

4.تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

5.القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2026 : 840_ (عدد تراكمي)

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة مواكبة المسارات و إعداد الأدوات

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر 2.1.1: عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية مستدامة	عدد تراكمي	0 (360)	120 (480)	120 (600)	120 (720)	120 (840)

2.تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر:

لبلوغ الهدف المحدد بالمخطط الخماسي للتنمية من حيث عدد المنتفعين على المستوى الجهوي والمحلي بدعم القدرات في مجال تملك ألية التخطيط المحلي التشاركي، يتم تنظيم 6 دورات تكوينية بكل من تونس وصفاقس وسوسة وباجة والقيروان وتوزر سنويا لتكوين قرابة 120 منتفع بالبرنامج موزعين على مختلف الولايات علما وأن المؤشر يراعي للنوع الاجتماعي.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

المؤشر لا يعطي فكرة على جودة الدورات التكوينية

بطاقة مؤشــرالاداء: عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة

1. رمز المؤشر:33.1.

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر: المساهمة في تدعيم مسارات التنمية المستدامة و الإنتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

2-تعريف المؤشر : يتم سنويا التدخل في بعض المؤسسات التربوية وفق خطة مضبوطة من أهم عناصرها دعم قدرات المكونين في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة وتمكين المؤسسات التربوية من تجهيزات لترسيخ مبادئ استدامة التنمية.

3-طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة اقتصادية و اجتماعية

4-نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1.طريقة احتساب المؤشر عدد المؤسسات التربوية التي يتم التدخل فيها

2.وحدة المؤشر : نسبة

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الإدارة العامة للتنمية المستدامة والإدارات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة وبقية المؤسسات البيئية العاملة في مجالي التربية البيئية والتربية من أجل التنمية المستدامة وكذلك محاضر الاستلام النهائي للأشغال

4.تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

5-القيمة المستهدفة للمؤشر: 600 عدد تراكمي (التدخل في 48 من المدارس المستدامة بحساب مؤسستين تربويتين بكل ولاية سنة 2026)

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة مواكبة المسارات او إعداد الأدوات

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر 3.1.1: عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة	عدد تراكمي	12 (412)	48 (460)	48 (508)	48 (556)	48 (600)

2.تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاص بالمؤشر :

انطلق برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة بشراكة مع وزارة البيئة البرتغالية ويتم تشريك المؤسسات التربوية المستدامة التي تم التدخل فيها منذ سنة 2005 إلى سنة 2020 والتي تبلغ مع موفي

سنة 2020، 412 مدرسة مستدامة عن مراحل لتمكينها من معدات الفرز الانتقائي وغيرها من التدخلات لترسيخ التنمية المستدامة في الوسط المدرسي. خلال سنة 2021 وبداية سنة 2022، تم في إطار تنفيذ برنامج التعاون مع دولة البرتغال استهداف المؤسسات التربوية والتدخل في 400 مدرسة مستدامة من بين 412 مؤسسة تربوية **منخرطة في الشبكة خلال السنوات الماضية** من خلال تركيز منظومة الفرز الانتقائي للنفايات بالوسط المدرسي ومتابعة حسن تنفيذ العملية في مرحلة التثمين والجمع مع المجتمع المدني المحلي.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر لا يهم إلا المدارس المنخرطة في شبكة المدارس المستدامة وبالتالي فهو لا يعطينا فكرة دقيقة عن كل المدارس.

بطاقة مؤشـــــر الآداء:نسبة تقدم تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

- رمز المؤشر : 4 .3.1

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : المساهمة في تدعيم مسارات التنمية المستدامة و الإنتقال نحو الاقتصاد الأخضر

2-تعريف المؤشر : يمكن هذا المؤشر من قياس مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للاقتصاد الأخضر. فهو عبارة عن مقياس تأليفي يتراوح بين 0 و 1، وينقسم إلى ثلاث مستويات :

- مستوى عالي: 0,80 فأكثر،
- مستوى متوسط: بين 0,50 و 0,80،
- مستوى ضعيف: أقل من 0,50.

3-طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

4-نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشرغير مراعي للنوع الاجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** العدد الجملي = العدد 1 + العدد 2 + العدد 3 + العدد 4 + العدد 5

العدد 1 = درجة الترجيح المكونة الفرعية1 /100 * (نسبة التقدم المادي1)/100

العدد 2 = درجة الترجيح المكونة الفرعية2 /100 * (نسبة التقدم المادي2)/100

العدد 3 = درجة الترجيح المكونة الفرعية3 /100 * (نسبة التقدم المادي3)/100

العدد 4 = درجة الترجيح المكونة الفرعية4 /100 * (نسبة التقدم المادي4)/100

العدد 5 = درجة الترجيح المكونة الفرعية5 /100 * (نسبة التقدم المادي5)/100

2. **وحدة المؤشر :** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** الإدارة العامة للتنمية المستدامة
4. **تاريخ توفر المؤشر :** شهر ديسمبر
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2026:** 85 % (مستوى عالي)
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** الإدارة العامة للتنمية المستدامة

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
المؤشر 4.1.1: نسبة تقدم تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر	نسبة	%81	%82	%83	%85	%85

2.تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاص بالمؤشر :

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال للاقتصاد الأخضر التي اعدتها الإدارة العامة للتنمية المستدامة

3تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر لا يمكن من تقييم النتائج المترتبة عن خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الاقتصاد الأخضر في المجال البيئي .

بطاقات مؤشرات قيس الآداء

لبرنـامج القيادة و المساندة

بطـاقة مؤشر الأداء: النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية

رمز المؤشر :9 /1/1

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :تحسين حوكمة المهمة

2.تعريف المؤشر: الغاية من إعتماد هذا المؤشر هو متابعة مدى إلتزام مختلف الهياكل الإدارية و المسؤولين و الأعوان في مختلف المستويات الهرمية بتطبيق القرارات و التوصيات التي تصدرها مختلف لجان القيادة في المستوى الإستراتيجي مثل لجنة قيادة المهمة و لجان قيادة البرامج و لجنة قيادة تركيز الرقابة الداخلية و غيرها من اللجان .بإعتبار دورها المحوري في متابعة تنفيذ و تقييم مختلف الخطط القطاعية و التدخلات و البرامج و التدابير ذات العلاقة بتحسين الحوكمة على مستوى المهمة .

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية التصرف (indicateur d' efficience de la gestion)

4-نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule): معدل نتائج المؤشرات الفرعية =(مجموع نتائج المؤشرات الفرعية/ عدد المؤشرات الفرعية)

-المؤشر الفرعي1 : نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات للجنة قيادة الإصلاح الإداري = مجموع القرارات والتوجيهات المنفذة/مجموع القرارات والتوجيهات المتخذة(سنوي)

- المؤشر الفرعي 2: : نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات للجنة قيادة آداء البرامج(المذكورة بميثاق التصرف)(نفس طريقة الإحتساب)

- المؤشر الفرعي 3: : نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات للجنة قيادة ومتابعة وتقييم أعمال وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف(نفس طريقة الإحتساب)

-المؤشر الفرعي 4: نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات للجنة قيادة الرقابة الداخلية(نفس طريقة الإحتساب)

2.وحدة المؤشر: نسبة سنوية

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:محاظر جلسات لجان القيادة

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[1]: 80 % سنة 2025

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس برنامج القيادة و المساندة

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية	نسبة سنوية	%50	%65	%70	%75	%80

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم ضبط تقديرات هذا المؤشر أخذا بالإعتبار للنسق الحالي لتنفيذ القرارات و التوصيات للجان القيادة مع السعي مستقبلا إلى تحسين هذه النسبة لإضفاء أكثر فاعلية و نجاعة على عمل هذه اللجان .

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

المؤشر لا يعطي فكرة عن القرارات العاجلة أو أكثر أهمية عن غيرها

بطـاقة مؤشر الأداء: التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة

رمز المؤشر :9 /2/1

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :تحسين حوكمة المهمة

2.تعريف المؤشر: الغاية من إعتماد هذا المؤشر هو متابعة مدى تطور عدد الزائرين للمواقع الألكترونية العمومية التي تعرف بسياسات الوزارة و برامجها و أنشطتها و الأهداف التي تسعى لتحقيقها من سنة إلى أخرى بإعتبار أن تطور عدد الزائرين يعكس مدى نجاعة الخطة الإتصالية للوزارة و مدى ثقة المواطن و المجتمع المدني و الإعلام و القطاع الخاص بصفة عامة في المعطيات و البيانات المنشورة و يكرس مبدأ أساسي من مبادئ الحوكة الرشيدة و هو الشفافية و النفاذ إلى المعلومة كما يمكن المجتمع المدني و مجلس نواب الشعب و الإعلام بصفة عامة من متابعة و مراقبة و تقييم برامج الوزارة و مختلف أنشطتها و تدخلاتها و المشاريع التي تنفذها و مساءلة المسؤولين حول النتائج المحققة و حول كيفية إستعمال الأموال العمومية .

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية مؤشر فاعلية التصرف (indicateur d' efficience de la gestion)

-نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule): إحتساب عدد الزائرين للمواقع الإلكترونية الرسمية ولصفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالوزارة .

2.وحدة المؤشر: نسبة سنوية%

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المواقع الإلكترونية الرسمية و صفحات التواصل الإجتماعي للمهمة

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur): 30% سنة 2025

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة لتكنولوجيات المعلومات و الإتصال

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة	نسبة % (عدد الزائرين)	%20	%20	%25	%25	%30

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم ضبط تقديرات هذا المؤشر بالإعتماد على عدد الزائرين خلال السنة الحالية و السنوات السابقة

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

المؤشر لا يعطي فكرة على عدد الزائرين الذين تفاعلوا مع المعلومات الواردة بالمواقع الإلكترونية الرسمية وعلى صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالوزارة .

بطـاقة مؤشر الأداء: الفارق بين التوقعات والإنجازات على مستوى كتلة الأجور

رمز المؤشر :9 /1/2

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات و ضمانا للمساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الفئات.

2.تعريف المؤشر: هذا المؤشر يعكس فاعلية التصرف في موارد هام من موارد المهمة و البرامج و هي نفقات التأجير إذ يمكن من قياس الفارق بين النفقات المبرمجة و النفقات المستهلكة و دراسة أسباب الفوارق الموجودة حيث أن وجود فوارق كبيرة بين التوقعات و الإنجازات يعني بالضرورة وجود إخلالات على مستوى طريقة التصرف في الموارد البشرية و هذا يستدعي إتخاد تدابير لتحسين و تطوير طرق و مناهج التصرف في الموارد البشرية حتى نتمكن من تقليص الفارق بين التوقعات و الإنجازات على مستوى الأجور .

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية مؤشر فاعلية التصرف (indicateur d' efficience de la gestion)

4-نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر غيرمراعي للنوع الاجتماعي

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule): كتلة الأجور المنجزة/كتلة الأجور المرسمة بقانون المالية

2.وحدة المؤشر:نسبة مأوية

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب لتنفيذ الميزانية

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur)سنة 2025: 2%

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
الفارق بين التوقعات والإنجازات على مستوى كتلة الأجور	نسبة مأوية	%8.8	%4	%3	%2	%2

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم ضبط تقديرات هذا المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على معطيات السنوات الثلاث السابقة ،مع العمل على إبقاء هذا الفارق في حدود معقولة من خلال التحكم في كتلة الأجور.

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

مؤشر ذو صبغة محددة

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الأعوان الذين تم تكوينـهم في المجالات ذات الأولوية (المواضيع المحددة بمنشور السيد رئيس الحكومة)

رمز المؤشر :9 /2/2/

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات و ضمانا للمساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الفئات.

2.تعريف المؤشر: هذا المؤشر يمكن من قيس نسبة الأعوان من النساء و الرجال الذين تمكنوا من المشاركة في الدورات التكوينية التي تنظمها الوزارة في المجالات التي تم تحديدها بمقتضى منشور رئيس الحكومة. و بالتالي متابعة مدى إنجاز الحلقات التكوينية المبرمجة في المخطط السنوي للتكوين بإعتبار أن التكوين يعتبر من الركائز الأساسية لتطوير قدرات الأعوان و مهاراتهم مما ينعكس إيجابيا على تحسين الآداء العام للمهمة و مزيد تحقيق النجاعة و الفاعلية في قيادة البرامج العمومية و هذا ينعكس على نوعية الخدمات التي تقدمها الوزارة للمواطنين .

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية التصرف (indicateur d' efficience de la gestion)

4-نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule):

- إحتساب العدد الجملي للأعوان بالوزارة
-إحتساب عدد الأعوان الذين تابعوا الدورات تكوينية المبرمجة في مخطط التكوين السنوي
-ثم قسمة عدد الأعوان الذين تابعوا الدورات تكوينية على العدد الجملي للأعوان .

2.وحدة المؤشر:نسبة ماوية

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير المتابعة و التكوين للدورات التكوينية

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[4](Valeur cible de l'indicateur)سنة 2025: 70%

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الموارد البشرية بالإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة الأعوان الذين تم تكوينهم في المجالات ذات اولوية (المواضيع المحددة بمنشور السيد رئيس الحكومة)	نسبة مأوية	%65	%70	%70	%70	%70

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم ضبط تقديرات المؤشر بالإعتماد على إنجازات الثلاث السنوات السابقة و السعي إلى تحسين هذه النسبة تدريجيا في حدود معقولة تتماشى مع الإمكانات و الموارد المتوفرة .

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

المؤشر لا يحدد الفئات التي تلقت التكوين(الجنس،الفئة العمرية،الرتبة....)

بطـاقة مؤشر الأداء: الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات

رمز المؤشر :9 /1/3

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان ديمومة الميزانية و التصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة و المساندة

2.تعريف المؤشر: هذا المؤشر يمكن من قياس الفارق بين التوقعات و الإنجازات على مستوى الميزانية و هو يمكن من متابعة تقدم تنفيذ الميزانية و مقارنة الإنجازات بالتوقعات و تحديد الفوارق المسجلة و تحليلها للبحث عن أسبابها و إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للتقليص من هذه الفوارق .فإذا كانت الإنجازات تتجاوز تراخيص الميزانية فهذا يعد سببا رئيسيا في المساس من ديمومة الميزانية و يستدعي إتخاذ مل يلزم من إجراءات قصد إحترام تراخيص الميزانية .

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية التصرف (indicateur d' efficience de la gestion

4-نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر غيرمراعي للنوع الاجتماعي

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule):

-إحتساب جملة النفقات المتوقعة : نفقات التصرف + نفقات الموارد البشرية + نفقات الإستثمار(ماعدى الأجور و نفقات التدخل المرصودة للمؤسسات)لسنة معينة

-إحتساب جملة النفقات المنجزة خلال سنة معينة

-إحتساب الفارق بين التوقعات و الإنجازات

- قسمة الفارق على التوقعات

2.وحدة المؤشر: نسبة %

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:قانون المالية للسنة و منظومة أدب لتنفيذ و متابعة ميزانية الدولة

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[5](Valeur cible de l'indicateur)سنة 2025: 10 %

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات	نسبة سنوية	%7	%10	%10	%10	%10

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدة متوسط إعتمادا على الإنجازات الحالية مع العمل مستقبلا على التحكم في هذا الفارق و إبقائه في نسب معقولة خلال الفترة القادمة

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

المؤشر يعطي فكرة إجمالية و عامة

بطـاقة مؤشر الأداء: كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد

رمز المؤشر :9 /2/3

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان ديمومة الميزانية و التصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة و المساندة

2.تعريف المؤشر: هذا المؤشر يمكن من قياس مدى فاعلية نفقات التسيير دون إعتبار كتلة الأجور و التي تتضمن نفقات اللوجستيك و الشراءات و إستهلاك الطاقة و غيرها من النفقات . هذا المؤشر يمكن من متابعة تطور كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد و العمل على إبقائها في نفس المستوى أو التقليص فيها لتحقيق الهدف المتمثل في فاعلية التصرف في الوسائل و الذي تحقيقه يتطلب العمل على تحقيق أهداف الآداء للبرنامج مع الاقتصاد في الوسائل المتاحة.

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية التصرف (indicateur d' efficience de la gestion)

4-نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule):
جملة نفقات التصرف دون احتساب الأجور / العدد الجملي للموارد البشرية للمهمة

2.وحدة المؤشر:معدل سنوي

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشرسنة 2025: 21 أد

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة التجهيزات و المعدات بالإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد	معدل سنوي	12.5اد	14اد	14 أد	14 اد	15 أد

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط إعتمادا على المعطيات الحالية و الإمكانات المتوفرة او التي يمكن توفيرها مع الأخذ بعين الإعتبار للإرتفاع المتوقع في مصاريف التسيير(تعريفات استهلاك الماء و الكهرباء ....) و الإجراءات المصاحبة للتحكم و الترشيد في استهلاك الموارد.

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

المؤشر لا يعطي رؤية دقيقة حول ترشيد الإستهلاك و حسن التصرف في الموارد

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين
في برنامج البيئة والتنمية المستدامة

بطاقة عدد 1 :الفاعل العمومي الديوان الوطني للتطهير

I. التعريف:

1.النشاط الرئيسي :حماية المحيط المائي (مواصفات سكب المياه بالوسط الطبيعي)

2.مرجع الإحداث:

القانون عدد 73 لسنة 1974 المؤرخ في 03 أوت 1974 و قد تمتّ مراجعة القانون المحدث للدّيوان بمقتضى القانون عدد 41 لسنة 1993 المؤرخ في 19 أفريل 1993 ليصبح المتدخل الرئيسي في ميدان حماية المحيط المائي و مقاومة مصادر التلوث.

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج بين الوزارة والديوان الوطني للتطهير: جوان 2018

الإستراتيجية و الأهداف

1.الإستراتيجية العامة للديوان الوطني للتطهير:

تتنزل إستراتيجية الديوان الوطني للتطهير في إطار الاستراتيجية العامة للدولة والمساهمة الفاعلة في المجهود الدولي للمحافظة على البيئة والموارد والثروات الطبيعية للبلاد وتنميتها، والإيفاء بتعهداتنا الدولية من خلال المساهمة المحددة وطنيا (NDC) المنبثقة عن إتفاق باريس للمناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 وخاصة الهدف السادس منها المتعلق بضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع. في إطار استراتيجية برنامج البيئة و التنمية المستدامة يساهم الديوان الوطني للتطهير في المحور الإستراتيجي :المساهمة في تحسين جودة الحياة بالوسط الحضري والريفي.

2.الأهداف الإستراتيجية:

تم ضبط الأهداف الاستراتيجية كما يلي:

- تدعيم وتأهيل منشات التطهير بالبلديات المتبناة وتعميم خدمات التطهير لتشمل المدن غير المتبناة
- تحسين نوعية المياه المعالجة بهدف تنمية إعادة استعمالها في كافّة المجالات التّنمويّة؛
- استعمال التكنولوجيات الحديثة والمقتصدة في الطاقة في مجال التّطهير؛
- تدعيم الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص.

الأهداف الخصوصية :

في إطار تحسين التصرف في المياه المستعملة ويعمل الديوان الوطني للتطهير على تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الخصوصية التالية :

- تدعيم وتأهيل شبكات التطهير بالبلديات المتبنّاة بهدف تحسين خدمات التطهير ومواكبة التوسع العمراني لهذه البلديّات المتبنّاة
- الرفع من نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالولايات ذات النسب المنخفضة مقارنة بالمعدل الوطني؛
- تدعيم طاقة المعالجة بالمدن والمناطق السّياحيّة الكبرى
- تعميم خدمات التطهير لتشمل المدن المتوسطة والصغرى والمناطق التي كانت ريفية
- تحسين نوعية المياه المعالجة بهدف تنمية إعادة استعمالها في كافّة المجالات التّنمويّة وذلك عبر تأهيل وتوسيع منشآت التطهير المتقادمة ومقاومة التلوث الصناعي السائل
- استعمال أحدث التكنولوجيات وخاصة منها المقتصدة في الطاقة.
- تدعيم الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص.

3.تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم المشاريع والإستثمارات والبرامج التي ينفذها الديوان الوطني للتطهير والتي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

- برنامج تطهير 10 مدن متوسطة
- مشروع توسيع وتهذيب 19 محطة تطهير و130 محطة ضخ
- برنامج توسيع وتهذيب منشآت التطهير لحامية المتوسط (DEPOLMED)
- برنامج توسيع وتهذيب شبكات التطهير بالمدن المتبناة لـ 10 ولايات (بنزرت وزغوان وباجة وسليانة والكاف وجندوبة والقصرين وسيدي بوزيد وصفاقس وقبلي) "JICA"
- برنامج تطهير المدن الصغرى (أقل من 10 آلاف ساكن)
- برنامج تطهير المناطق الصناعية الصناعية
- المشروع المندمج لتحسين الوضع البيئي ببحيرة بنزرت
- برنامج تطهير المناطق الريفية –القسط الرابع-
- برنامج النجاعة في الطاقة

الميزانية على المدى المتوسط:

1.تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026)

تتكفل الدولة بتسديد أصل الدين عن طريق منحة التوازن وتمويل الاستثمارات عن طريق العمليات المالية للدولة (منحة بعنوان التطهير)وتساهم الدولة كذلك في نفقات التدخل العمومي بقيمة 21,8 مليون دينار سنة 2024، للتخفيض في العجز الحاصل في السيولة.

الوحدة: م د

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
1-ميزانية الإستغلال	357,6	433	545	587,8	635,1
منها: -منحة بعنوان التدخلات-		19,8	19 500	23,830	26,228
2-ميزانية الإستثمار	237,2	392	551	823	830
منها : العمليات المالية للدولة (منحة بعنوان التطهير)	88,662	109	111	151	108
منحة التوازن	86,554	100.8	156	143,1	100,8
منحة توازن في إطار لزمة		48	48	48	48
المجموع	**594.8**	**796.7**	**1096.1**	**1410.8**	**1465.1**

بطاقة عدد2 الفاعل العمومي : وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

I- التعريف :

1. **النشاط :**حماية الشريط الساحلي و المنظومات البيئية البحرية
2. **مرجع الإحداث :**القانون عدد 72 لسنة 1995 المؤرخ في 24 جويلية 1995
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة ووكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي:** جوان 2018 للفترة 2018-2020.

I I -الإستراتيجية و الأهداف:

1-الإستراتيجية :

تتمثل التوجهات الاستراتيجية لوكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي و التي تتوافق مع استراتيجية البرنامج في المحاور التالية:

المحور الأول: حماية المنظومات البيئية الساحلية و إحكام التصرف في هذه المنظومات

المحور الثاني: الرصد و المتابعة و المراقبة للمنظومات البيئية الساحلية

المحور الثالث: تثمين الواجهات البحرية الساحلية

2. الأهداف الإستراتيجية :

الهدف 1 : حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والتأقلم مع التغيرات المناخية.
الهدف 2:تطوير المراقبة والتصرف في الملك العمومي البحري و تحسين جودة الحياة
الهدف 3:المحافظة على المنظومات البيئية الساحلية و التنوع البيولوجي في الشريط الساحلي

3.تدخلات الفاعل العمومي:

أهم الإستثمارات و المشاريع التي ستتولى الوكالة تنفيذها لبلوغ الأهداف الموكولة إليها و المساهمة في تحقيق أداء البرنامج:

الهدف 1 : حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والتأقلم مع التغيرات المناخية.

*حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري:

- مواصلة إنجاز أشغال جنوب القنطاوي

- انطلاق إنجاز أشغال كرنيش بنزرت (7كم)

- انطلاق إنجاز أشغال حماية الشريط الساحلي الممتد من الميناء التجاري بسوسة الى سقانص المنستير وشاطئ القراعية من الانجراف البحري الممول جزئيا عن طريق هبة من التعاون التونسي الألماني،

-انطلاق إنجاز أشغال شاطئ قرطاج إلى حلق الوادي

الهدف 2: تطوير المراقبة والتصرف في الملك العمومي البحري و تحسين جودة الحياة

* برنامج التنظيف الآلي للشواطئ: مواصلة إنجاز أشغال غربلة الرمال وتمشيطها بصفة دورية لأهم الشواطئ العمومية والسياحية التي تشهد إقبالا متزايدا من قبل المصطافين.

* وضع نظام معلومات جغرافية دقيق لرقمنة و التصرف ومراقبة الملك العمومي البحري واقتناء إحداثيات كل علامات تحديد الملك العمومي البحري المحددة جغرافيا (géo référencées coordonnées DPM

الهدف 3: المحافظة على المنظومات البيئية الساحلية و التنوع البيولوجي في الشريط الساحلي

* مواصلة إنجاز امثلة التصرف في المحميات البحرية (تمويل على الهبات)

III-الميزانية على المدى المتوسط:

1-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط 2024-2026

(بحساب أ د)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	التقديرات 2024	2025	2026
ميزانية التصرف	**6,820**	**7,193**	**7,530**	**7.930**	**8,380**
منها:					
-منحة بعنوان التأجير	**5,550**	**5,730**	**5,980**	**6,300**	**6,550**
-منحة بعنوان التسيير	**0,370**	**0,380**	**0,400**	**0,470**	**0,550**
ميزانية الإستثمار (التحويلات دعم الإستثمار في المشاريع و البرامج التنموية)	**16,330**	**17,000**	**16,800**	**29,750**	**31,220**
المجموع	**23,150**	**24,193**	**24,330**	**37,680**	**39,600**

بطاقة عدد 3:الفاعل العمومي: الوكالة الوطنية لحماية المحيط

I- التعريف :

1.النشاط الرئيسي :المراقبة و المتابعة و الوقاية من التلوث

2.مرجع الإحداث :قانون إحداث عدد91 لسنة 1988 مؤرخ في 1988/08/2

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و الوكالة :2007-2009

II-الإستراتيجية و الأهداف :

- **1.الإستراتيجية:**

تساهم الوكالة الوطنية لحماية المحيط في تنفيذ توجهات و سياسات وزارة البيئة من خلال برنامج "البيئة و التنمية المستدامة"،
كما تندرج الأولويات الإستراتيجية للوكالة الوطنية لحماية المحيط ضمن توجهات المخططات التنموية و و الفصل 47 من الدستور الجديد الذي ينص على أن تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة و متوازنة ، و تتمحور أولويات تدخّل الوكالة الوطنية لحماية المحيط حول المحاور التالية :

-مقاومة مصادر التلوث و الضرر و تدهور المحيط عبر تطوير آليات الوقاية من التلوث
-تعزيز المراقبة العلاجية لكل مصادر التلوث

- **2. الأهداف ا لإستراتيجية:**

الهدف 1:حماية الأوساط الطبيعية.
الأهداف الفرعية:
1-تحسين نوعية الهواء بالمناطق الحضرية:
2- مقاومة التلوث الصناعي بالأقطاب الصناعية الكبرى:
الهدف 2: تطوير الوعي البيئي و النهوض بالتربية البيئية.

3.تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم الإستثمارات و المشاريع التي ستتولى الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات تنفيذها سنة 2024 والتي تساهم مباشرة في بلوغ الأهداف الموكولة إليها و في تحقيق آداء برنامج البيئة و التنمية المستدامة فيما يلي:
في إطار تجسيم الهدف المتمثل في حماية الأوساط الطبيعية تم برمجة عدة تدخلات و مشاريع سنة 2024 في المجالات التالية :

-متابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية عبر شبكات مختصة (شبكة متابعة نوعية الهواء وشبكة متابعة الأوساط المائية و التربة) والحملات الميدانية.

- متابعة استدامة التنمية ونوعية الحياة عبر سلسلة من المؤشرات يشرف على تطويرها وتحيينها المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة.
- تنفيذ برنامج المتابعة العلمية لمنظومة إشكل.

-الإشراف على إنجاز برنامج القضاء على المواد المستنزفة لطبقة الأوزون (HCFC) في إطار اتفاقية فيينا و بروتوكول مونريال.

- تشخيص ورفع المخالفات البيئية بالاعتماد على المواصفات الوطنية طبقا لأحكام القانون المحدث للوكالة و كذلك الأمر عدد 2273-1990 بتاريخ 25 ديسمبر 1990 والمتعلق بضبط النظام الأساسي للخبراء المراقبين التابعين للوكالة الوطنية لحماية المحيط.

- ببرمجة وتنفيذ حملات مراقبة جهوية وقطاعية دورية لمدّة أسبوع من كلّ شهر بهدف تعزيز المراقبة البيئية خاصة بالجهات التي تشهد كثافة للأنشطة الملوثة
- تغطية القطاعات والأنشطة الأكثر تلويثا للمحيط
- قيس لملوثات الهواء من المصدر للمؤسسات ذات أولوية التدخل بكامل تراب الجمهورية
- كما يتم القيام خلال هذه الحملات بمتابعة دقيقة للأوضاع البيئية للأودية الاكثر هشاشة بالجهات
- القيام بتدخلات ترمي إلى مجابهة ظاهرة التصرف العشوائي في النفايات الخطرة وغيرها.
- مراقبة التلوث الصناعي وتجهيزات المعالجة والتطهير قصد ضبط مصادر الإزعاج والإخلال بسلامة البيئة وبجودة حياة المواطن.

و تخص المراقبة :

- مراقبة القطاعات ذات النشاط الموسمي،
- رفع المخالفات البيئية،
- متابعة الالتزام بالاتفاقيات وعقود البرامج،
- متابعة الشكايات البيئية،
- التدخل في حالات حوادث التلوث.

- تتدخل الوكالة في حالة معاينة مخالفة بيئية حرّر في شأنها محضر مخالفة ثمّ تمّت بشأنها عملية صلحيه مع الوكالة، بطلب المؤسسة أو تبعا لمطلب مباشر منه. وتقوم الوكالة بالإحاطة الفنية بالصناعيين لإزالة التلوث ورفع المخالفة
- كما تقوم الوكالة بدراسة ملفات صندوق إزالة التلوث وتقييم دراسات الحد من التلوث التي يتقدم بها الصناعيون لتسوية الوضعية البيئة لمؤسساتهم. حيث تقوم الوكالة بالتقييم والمصادقة على الدراسات الفنية لإزالة التلوث أو الحد منه والتي يتم إيداعها من قبل الصناعيين بصفة طوعية لتركيز معدات للحد من التلوث أو في إطار تنفيذ اتفاقيات لإزالة التلوث انجرت عن جلسات الصلح مع الوكالة، بخصوص محاضر المخالفات البيئية المرفوعة ضدهم أو للإنخراط في منظومات للجودة.

في إطار تجسيم الهدف المتمثل في تطوير الوعي البيئي و النهوض بالتربية البيئية.
تم برمجة عدة تدخلات و مشاريع سنة 2024 في المجالات التالية :

- تنفيذ برنامج القافلة البيئية داخل المؤسسات التربوية.
- تنشيط نوادي البيئة داخل المؤسسات التربوية ودور الثقافة والشباب.
- القيام بدورات تكوينية لفائدة المربين والجمعيات ومنشطي نوادي البيئة ورجال الاعلام.
- تنظيم مسابقات وطنية في مجال التربية البيئة.
- إعداد أدوات ووسائل بيداغوجية في مجال التربية البيئية.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط(2024-2026):

(بحساب م .د)

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التصرف	**18.600**	**19.340**	**20.520**	**21.753**	**22.555**
منها:					
-منحة بعنوان التأجير	15.800	15.850	16,500	17.942	18.839
-منحة بعنوان التسيير	1.320	1.540	1.570	3.539	3.716
ميزانية الإستثمار	**0.800**	**1.500**	**1.600**	**3.860**	**4.000**
المجموع	**19.400**	**20.840**	**22.120**	**25.613**	**26.555**

بطاقة عدد 4 الفاعل العمومي: الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

I- التعريف :

1.النشاط الرئيسي: التصرف في النفايات

2.مرجع الإحداث : الأمر عدد 2317 لسنة 2005 المؤرّخ في 22 أوت 2005 والمنقح بالأمر الحكومي عدد 603 لسنة 2017 المؤرخ في 16 ماي 2017

3.تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات:
تمت المصادقة على عقد أهداف الوكالة للفترة 2018-2020 خلال شهر ماي 2019

II- الإستراتيجية و الأهداف :

1.الإستراتيجية:

تتمثل التوجهات الإستراتيجية لوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات والتي تتنزل في إطار إستراتيجية البرنامج في المحاور التالية:

المحور الأول: تطوير أليّات ووسائل التصرّف المستدام في النفايات المنزليّة المشابهة:

المحور الثاني: إرساء ودعم انتقال مرن ومستدام نحو تركيز منشآت رسكلة وتثمين النفايات؛

المحور الثالث: دعم قطاع التصرّف في النفايات الصناعيّة والخاصّة وترشيد استغلال منشآت التصرّف فيها.

2.الأهداف الإستراتيجية:

وتعمل الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات على تجسيم المحاور الإستراتيجية سالفة الذكر عبر مجموعة من الأهداف التي تساهم في تحقيق آداء برنامج البيئة و التنمية المستدامة :

-الهدف 1 : تطوير وتدعيم منشآت المعالجة والتثمين عبر إنجاز وحدات التثمين

-الهدف 2 : تقليص النفايات من المصدر: عبر التشجيع على التثمين والرسكلة

- الهدف 3 : ضمان التصرف الملائم في النفايات الصناعية والخاصة

3.تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم الإستثمارات و المشاريع التي ستتولى الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات تنفيذها سنة 2024 والتي تساهم مباشرة في بلوغ الأهداف الموكولة إليها و في تحقيق آداء برنامج البيئة و التنمية المستدامة فيما يلي:

- تحسين وإعادة تهيئة شبكة مياه الأمطار بالمصب المراقب ببرج شاكير
- تهيئة المصبات البلدية بحوض وادي محردة (دراسات وأشغال)
- دراسات انجاز وحدات معالجة و تثمين
- إنجاز مراكز تحويل بالقيروان و ولاية سوسة
- استكمال توسعة المصب المراقب بسوسة الخانة 4
- تهيئة مراكز التحويل الحالية بولاية سوسة وولاية القيروان : دراسات وأشغال
- تأهيل مصب النفايات المنزلية والمشابهة بمنطقة القزاح من ولاية المنستير
- أشغال إستخراج الغازات بمصب تالبت بجربة

تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2026-2024):

III-الميزانية على المدى المتوسط:

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التصرف		**27,775**	**30,348**	**31,894**	**34,696**
منها:					
-منحة بعنوان التأجير من صندوق مقاومة التلوث		**23,158**	**25,477**	**28,024**	**30,826**
-منحة بعنوان التسيير من صندوق مقاومة التلوث		**3,807**	**3,871**	**3,870**	**3,870**
ميزانية الإستثمار		**32,7**	**37,000**	**60,000**	**70,000**
المجموع		**60,475**	**67,348**	**91,894**	**104,696**

بطاقة عدد 5 الفاعل العمومي: مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة

I-التعريف :

1.النشاط الرئيسي: مواكبة التطورات والتجديد في كل المجالات البيئية من تكنولوجيات والتقنيات ومنظومات وبحوث لأقلمة ونقل التكنولوجيا حسب الحاجيات الخصوصية وتشجيع الابتكار عبر مصاحبة بعث المؤسسات البيئية المجددة

2.مرجع الإحداث: أحدث مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة سنة 1996 بموجب القانون عدد 25 لسنة 1996 المؤرخ في 25 مارس 1996 وهو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية يخضع لإشراف وزارة البيئة.

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:

6 جويلية 2018 للفترة 2018-2020

II- الإستراتيجية و الأهداف :

1.الإستراتيجية:

مواكبة التطورات والتجديد في كل المجالات البيئية من تكنولوجيات والتقنيات ومنظومات وبحوث واستحثاث نسق نقل التكنولوجيا وبعث المؤسسات المجددة
يسعى المركز الى إنجاح تحسين تموقعه واحكام إنجازه لمهامه الأساسية وخاصة منها التحويل والتجديد التكنولوجي في الميدان البيئي من أجل المساهمة في تركيز التكنولوجيات الجديدة لمعالجة الإشكاليات البيئية ومساندة الفاعلين من صناع القرار وصناعيين وسلطة محلية ومجتمع مدني وخبراء وأكاديميين للنهوض بالقطاعات في إطار المساهمة في ترسيخ مسارات التنمية المستدامة.
ترتكز إستراتيجية المركز على ثلاثة محاور كبرى الآتي ذكرها :

المحور الأول : الانتقال الايكولوجي عبر التجديد في التكنولوجيات والتقنيات البيئية والتشجيع على تبنيها

المحور الثاني : النهوض بالمهن الخضراء

المحور الثالث: الانفتاح على الشراكات وتبادل المعارف

2-الأهداف الإستراتيجية:

يساهم مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة في تحقيق أهداف برنامج البيئة والتنمية المستدامة عموما ومن اهمها ترسيخ مقومات التنمية المستدامة والانتقال نحو اقتصاد أخضر، وذلك عبر عبر تحقيق ثلاثة أهداف إستراتيجية الآتي ذكرها:

الهدف الاستراتيجي الأول: نقل احدث التكنولوجيات والتقنيات البيئية للحد من تداعيات التغيرات المناخية والمساندة على ارساء أليات لتدعيم الاقتصاد الاخضر والإقتصاد الدائري

الهدف الاستراتيجي الثاني: النهوض بالتكوين في المجالات والتكنولوجيات البيئة وتدعيم بعث مؤسسات بيئية ناشئة لدعم حماية البيئة واستدامة التنمية وادماج البعد البيئي في الدورة الاقتصادية

الهدف الاستراتيجي الثالث: تطوير دور المركز ضمن منظومة شراكة على الصعيدين الوطني والدولي لرصد احدث التطورات والابتكارات في مجال التكنولوجيات البيئية وتثمين اعمال البحث العلمي واليات ريادة الاعمال

3-تدخلات الفاعل العمومي:

تقديم أهم الإستثمارات و المشاريع التي سيتولى الفاعل العمومي تنفيذها لبلوغ الأهداف الموكولة إليه و المساهمة في تحقيق أداء البرنامج :

الهدف 1 نقل احدث التكنولوجيات والتقنيات البيئية للحد من تداعيات التغيرات المناخية والمساندة على ارساء أليات لتدعيم الاقتصاد الاخضر والإقتصاد الدائري

-البرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمؤسسات الاقتصادية

-التطهير الريفي بإستعمال النباتات المائية وتبني تقنيات جديدة

-تثمين النفايات لإنتاج الطاقة بأسواق الجملة

-التجديد و التحويل والتكنولوجي

-إنشاء نظام وطني لنقل و رصد و التثبت من التكنولوجيات البيئية

-تثمين نتائج البحث العلمي التطبيقي لدعم الابتكار البيئي وارساء منظومة التجديد وفق ايزو 56000

-تدعيم مخبر المركز بالتجهيزات التقنية صيانة وتوسعة في المخبر

الهدف الاستراتيجي الثاني: النهوض بالتكوين في المجالات والتكنولوجيات البيئة وتدعيم بعث مؤسسات بيئية ناشئة لدعم حماية البيئة واستدامة التنمية وادماج البعد البيئي في الدورة الاقتصادية

-التكوين و االتحسيس والاتصال في مجال الاقتصاد الأخضر والتغيرات المناخية

-تكوين المستشارين البيئيين

-مشروع تكوين ومصاحبة الشبان لبعث مشاريع خضراء

الهدف الاستراتيجي الثالث: تطوير دور المركز ضمن منظومة شراكة على الصعيدين الوطني والدولي لرصد احدث التطورات والابتكارات في مجال التكنولوجيات البيئية وتثمين اعمال البحث العلمي واليات ريادة الاعمال

-تدعيم الشراكات الاستراتيجية على الصعيد الدولي والوطني

III-الميزانية على المدى المتوسط:

1-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	التقديرات 2024	2025	2026
ميزانية التصرف	**4.320**	**5.383**	**5.580**	**5.765**	**5.850**
منها:					
-منحة بعنوان التأجير	4.060	4.103	4.270	4.420	4.475
-منحة بعنوان التسيير	0,080	0.100	0.100	0.100	0.100
ميزانية الإستثمار (التحويلات دعم الإستثمار في المشاريع و البرامج التنموية)	**1.214**	**1.410**	**1.625**	**10.095**	**7.625**
المجموع	**5.155**	**5.703**	**7.205**	**14.710**	**12.295**

بطاقة النوع الاجتماعي: التعهدات

1/ الإطار العام

إن تدهور البيئة و تقلص الموارد الطبيعية و التلوث و التغيرات المناخية و الكوارث الطبيعية تؤثر بشكل مختلف على الرجال و النساء فالمرأة تعاني أكثر من الرجل من أثار التهديدات البيئية.

حيث يؤثر الجفاف وندرة المياه على المرأة بشكل أكثر خطورة مقارنة بالرجل خاصة في المناطق الريفية، ذلك لأن مسؤولية الحصول على المياه تكون على عاتق المرأة الريفية ذلك ان جلب المياه ونقلها يستنفذ الوقت ويشكل عبئًا ثقيلا على المرأة، وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على صحة المرأة وكثيرًا ما يتعرضن للعنف الجنسي.

كما يؤثر تلوث الهواء على المرأة الحامل بسبب استنشاق كميات كبيرة من غاز أول أكسيد الكربون الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الأكسجين الذي يؤثر على وزن الجنين ويؤدي إلى زيادة معدل الوفيات قبل الولادة وتدمير الدماغ .

و يؤدي تعرض المرأة لآثار التلوث الكيميائي للعقم والإجهاض التلقائي وولادة الطفل ميتا، ووفيات حديثي الولادة، والعديد من الأمراض التي تصيب الأطفال . كما أن النساء أكثر هن تضررا من تغيرات المناخ من الرجال. كما أن النساء والفتيات يجب أن يقطعن مسافات طويلة للبحث عن الغذاء والماء والحطب للطهي بسبب ندرة المواد .

إن صحة النساء تتأثر مباشرة نتيجة ارتفاع حرارة الطقس الناتجة عن تغير المناخ خاصة على مستوى سوء التغذية والصحة الجنسية والإنجابية.
فالنساء الحوامل أكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ حيث أثبتت الدراسات ان الحرارة المرتفعة تؤثر على الولادات (قبل الوقت) و تكون هده التأثيرات أكثر حدة بالنسبة للنساء الاتي ينتمين الى فئات اجتماعية ضعيفة ومهمشة .
ان تغير المناخ تترتب عليه كذلك زيادة العنف المبني على النوع الاجتماعي كالإغتصاب و الاعتداءات الجنسية والعنف المنزلي و الزواج القصري والإتجار بالبشر تتفاقم هذه الظواهرعند حصول كوارث طبيعية و حصول الهجرة للسكان.

إن النساء بصفة عامة هن أكثر عرضة للتحديات البيئية وهذا يفسر بعدة عوامل أهمها :

- عدم المساواة بين الرجل و المرأة و التوزيع غير العادل للأدوار و الموارد و السلطات ،
- صعوبة وصول النساء و الفتيات إلى الموارد و الخدمات الاقتصادية .
- المرأة في أغلب الحالات أقل توعية و معرفة بالأخطار الكامنة و الناجمة عن التغير المناخي لأنها تحظى بتعليم أقل من الرجل خاصة في الأرياف.

- الوضعية الإجتماعية وأدوار النساء تؤثر على قدرتهن على الصمود فهن في الغالب اللاتي تتحملن مسؤولية الأعباء المنزلية وتوفير الغذاء للأسرة والتزويد بالماء وكل وسائل العيش وكل هذه العناصر تتأثر مباشرة بتغير المناخ.
- النساء أقل وصولا للمعلومات وأقل قدرة على الحركة و الأقل حصولا على التكوين والتعليم.
- عدم تمتع المرأة بالسلطة للمطالبة بحقوقها الاقتصادية و الاجتماعية و الحق في بيئة نظيفة خالية من التلوث و جودة حياة أرقى ،
- وضع ومكانة المرأة اجتماعيا واقتصاديا، والتي أفرزتها الثقافة السائدة في المجتمع.
- عدم المساواة بسين المرأة و الرجل والتوزيع غير العادل للأدوار والموارد والسلطات.
- نسبة البطالة سنة 2022 بلغت 16.1% تتوزع بنسبة 20,9% بالنسبة للنساء و 14,01% بالنسبة للرجال
- ضعف توفر مورد رزق خاص بالنساء مقارنة بالرجال حيث أن نسبة النساء و الفتيات اللاتي يمتلكن مورد رزق خاص بهن لا تتجاوز 19,3% مقابل 55,9% بالنسبة للرجال .
- عدم إرتقاء ظروف عملهن إلى معايير العمل اللائق .

لا تزال البيانات الإحصائية الت يتبرز آثار التغيرات المناخية المتباينة على النساء و الرجال قليلة ، إلا أن بعض الإحصائيات العالمية تبين أن هناك فروقا واسعة ناتجة عن عدم المساواة بين النساء و الرجال .

الاثر عدد 6: المرأة و السلام و الأمن و الأزمات و القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية

1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 1: البيئة والتنمية المستدامة

الهدف الاستراتيجي عدد 1: المساهمة في تحسين إطار الحياة و مقاومة التلوث		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**
الهدف 1:تدعيم دور المرأة و الأسرة بصفة عامة في التقليص من النفايات المنزلية المنتجة من المصدر	-محدودية مشاركة المرأة في مجال التقليص من النفايات المنزلية من المصدر	-ضعف الوعي و الحس البيئي لدى النساء خاصة في المناطق الريفية -محدودية و ضعف نجاعة الأنشطة التوعية و برامج التربية البيئية في مجالات التصرف في النفايات . -غياب الحوافز التي تشجع المرأة على التقليص من النفايات من المصدر - محدودبة مشاركة النسيج الجمعياتي في مجالات النوع الاجتماعي والتصرف في النفايات
الهدف 2: تشجيع ريادة الأعمال النسائية و تطوير قدرات القيادية للمرأة في الأنشطة ذات العلاقة برسكلة النفايات المنزلية	قلة عدد النساء باعثات المشاريع في مجال رسكلة و تثمين النفايات المنزلية و المشابهة .	-عدم توفر الوقت الكافي للتفرغ لإنجاز عمليات فرز النفايات التي سيقع رسكلتها -عدم توفر الأطر القانونية الملائمة لتنظيم قطاع رسكلة النفايات -عدم وضوح الأدوار لمختلف الأطراف المتدخلة في المنظومة

		- ضعف مشاركة القطاع الخاص -صعوبة تسويق المنتوجات المتأتية من أنشطة رسكلة و تثمين النفايات - ضعف نجاعة المنظومات الخاصة للتصرف في بعض أصناف النفايات
الهدف 3: تحسين المعارف و المهارات التقنية للنساء و الفتيات في مجال تثمين النفايات العضوية المنزلية .	-غياب منظومة مهيكلة لتثمين النفيات المنزلية العضوية -و ضعف الدور الموكول إلى البلديات في هذا المجال	-ضعف المعارف التقنية و المعلومات لدى النساء حول آليات و طرق مراحل عمليات التسميد العضوي للنفايات المنزلية. -غياب الحوافز و التشجيعات -ضعف الإمكانيات اللوجستية لدى الأسر التونسية متوسطة الدخل -ضعف القدرات لدى الجماعات المحلية

خطة العمل الخاصة بالأثر 6

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية *	المؤشرات العملياتية				
			طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
البيئة والتنمية المستدامة	**الهدف الاستراتيجي عدد 1: المساهمة في تحسين إطار الحياة و مقاومة التلوث**	الهدف 1:تدعيم دور المرأة في التقليص من النفايات المنزلية المنتجة من المصدر	عدد الحملات التحسيسية حول كيفية التقليص من النفايات المنزلية من المصدر	عدد الحملات	48	48	48
			عدد الحلقات التكوينية حول التقليص من النفايات المنزلية المنتجة من المصدر	عدد الحلقات التكوينية	24	24	24
			عدد الجمعيات المنتفعة بالدعم المالي في علاقة بالنوع الاجتماعي و	عدد الجمعيات	30	30	30

		التصرف في النفايات					
		إعدد المنخرطين في المنصة الرقمية لمتابعة أنشطة الأسرة و خاصة المراة في مجال فرز النفايات	عدد المنخرطين في المنصة	5000	5000	5000
		عدد النساء و الأطفال المنتفعين بجوائز مقابل فرز النفايات من المصدر	عدد المنتفعين	100	100	100
		الهدف 2: تشجيع ريادة الأعمال النسائية و تطوير قدرات القيادية للمرأة في الأنشطة ذات العلاقة برسكلة النفايات المنزلية	**عدد المشاركين في الأيام التحسيسية و الإعلامية وورشات عمل حول كيفية بعث مشاريع خضراء لفائدة باعثات المشاريع**	عدد المنتفعين	**50**	**50**	**50**
		الهدف 3: تحسين المعارف و المهارات التقنية للنساء و الفتيات في مجال تثمين النفايات العضوية المنزلية .	**عدد النساء المشاركات في الأيام التحسيسية و التوعوية و التثقيفية حول كيفية تثمين النفايات العضوية و شرح مراحل عمليات التسميد**	**عدد المشاركين**	**100**	**100**	**100**

*الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط						الميزانية			مصادر التمويل
				طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	
البيئة والتنمية المستدامة	**الهدف الاستراتيجي عدد 1:** **المساهمة في تحسين إطار الحياة و مقاومة التلوث**	الهدف 1:تدعيم دور المرأة في التقليص من النفايات المنزلية المنتجة من المصدر	تنظيم حملات تحسيسية تستهدف خاصة النساء و الفتيات و الأطفال في المدارس .	نشاط	عدد الحملات	48	48	48	50	50	50	ميزانية الدولة
			تنظيم حلقات تكوينية في مواضيع تهم التصرف في النفيات موجهة خاصة للمرأة في المناطق الحضرية و الريفية	نشاط	عدد الحلقات التكوينية	24	24	24	100	100	100	ميزانية الدولة
			توفير دعم مالي للجمعيات البيئية المهتمة بالنوع الاجتماعي من خلال تمويل الأنشطة ذات العلاقة بالتصرف في	نشاط	عدد الجمعيات المنتفعة بالدعم المالي	30	30	30	150	150	150	ميزانية الدولة

			النفايات									
		إحداث منصة رقمية لمتابعة أنشطة الأسرة و خاصة المراة في مجال فرز النفايات	**نشاط**	عدد المنخرطين في المنصة	5000	5000	5000	50	50	50	50	ميزانية الدولة
		تقديم تشجيعات (جوائز)للنساء مقابل المساهمة في التقليص من النفايات من المصدر	نشاط	عدد المنتفعين	100	100	100	50	50	50	50	ميزانية الدولة
	الهدف الاستراتيجي عدد 1: المساهمة في تحسين إطار الحياة و مقاومة التلوث	**الهدف 2:** تشجيع ريادة الأعمال النسائية و تطوير قدرات القيادية للمرأة في الأنشطة ذات العلاقة برسكلة و تثمين النفايات المنزلية	نشاط 2: -تنظيم أيام تحسيسية و إعلامية وورشات عمل حول كيفية بعث مشاريع خضراء لفائدة باعثات المشاريع	**نشاط**	عدد المنتفعين	**50**	**50**	**50**	**50**	**50**	**50**	ميزانية الدولة
			مساعدة النساء رائدات لأعمال في البحث على التمويلات الضرورية لإنجاز مشاريع الرسكلة و التثمين	**نشاط**	عدد النساء المنتفعات بالتمويلات	**50**	**50**	**50**				تمويل في إطار التعاون الدولي

		الهدف 3: تحسين المعارف و المهارات التقنية للنساء و الفتيات في مجال تثمين النفايات العضوية المنزلية .	-تكوين و تأطير و مرافقة صاحبات المشاريع الرائدة في مجال التثمين العضوي للنفايات	**نشاط**	**عدد المنتفعات**	**100**	**100**	**100**	**50**	**50**	**50**	**ميزانية الدولة**
			إعداد و توزيع مطويات تعليمية لكيفية فرز النفايات العضوية و شرح عمليات التسميد	**نشاط**	**عدد المطويات**	**1000**	**1000**	**1000**	**5000**	**5000**	**5000**	